E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/1996/52
13 May 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦

تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[١]

موجز

أعد هذا التقرير وفقا للمادة ١١ من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (الذي أعتمدته الجمعية العامة عملا بالقرار ٤٢٨ (د-٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠)، وهي المادة التي تنص، في جملة أمور على أن "يرفع المفوض السامي، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة". ويرد في التقرير عرض للأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها المفوضية لصالح اللاجئين والمشردين بمقتضى أحكام النظام الأساسي وقرارات الجمعية العامة اللاحقة. وتشمل هذه الأنشطة الحماية الدولية، والإغاثة في حالات الطوارئ، والتوصل إلى حلول دائمة. ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن التعاون مع الجهات الأخرة الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتمتد الفترة التي يغطيها التقرير من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦، باستثناء ما يتعلق بالبيانات الاحصائية والمالية والبرمجية، التي يغطي معظمها السنة التقويمية ١٩٩٥.

(١) هذه طبعة مستنسخة أولية من التقرير الذي سيصدر في وقت لاحق في شكل مطبوع كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون.

المحتويات

الفصل		الفقرات
الأول-	مقدمة	١ - ٩
الثاني-	الحماية الدولية	١٠ - ٣٠
	ألف- مقدمة	١٠ - ١٢
	باء- محتوى الحماية الدولية اليوم	١٣ - ٢٦
	جيم- الأنشطة الترويجية	٢٧ - ٣٠
الثالث-	أنشطة المساعدة	٣١ - ١٩٦
	ألف- الاتجاهات الرئيسية في مجال المساعدة	٣١ - ٥٠
	١- البرامج العامة والخاصة	٣١ - ٣٤
	٢- أنواع المساعدة	٣٥ - ٥٠
	(أ) التأهب والاستجابة والمساعدة في حالات الطوارئ	٣٥ - ٤١
	(ب) الرعاية والإعالة	٤٢
	(ج) العودة الطوعية الى الوطن	٤٣ - ٤٤
	(د) التوطين المحلي	٤٥
	(هـ) إعادة التوطين	٤٦ - ٥٠
	باء - مواضيع البرنامج وأولوياته	٥١ - ٦٣
	١- اللاجئات	٥١ - ٥٤
	٢- الأطفال اللاجئون	٥٥ - ٥٧
	٣- البيئة	٥٨ - ٦٠
	٤- المعونة والتنمية للاجئين والعائدين	٦١ - ٦٣
	جيم - إدارة البرامج وتنفيذها	٦٤ - ٧٢
	١- لمحة عامة	٦٤ - ٦٨
	٢- الكتب الدليلية والمبادئ التوجيهية	٦٩
	٣- التقييم	٧٠ - ٧٢

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات
دال -	التطورات الاقليمية في افريقيا	٧٣ - ١١١
	١- منطقة البحيرات الكبرى	٧٤ - ٨٢
	٢- افريقيا الوسطى	٨٣ - ٨٤
	٣- غرب افريقيا	٨٥ - ٩٥
	٤- شرق افريقيا والقرن الافريقي	٩٦ - ١٠٣
	٥- الجنوب الافريقي	١٠٤- ١١١
هاء -	التطورات الاقليمية في الأمريكتين ومنطقة الكاريبي	١١٢- ١٢٤
	١- أمريكا الشمالية	١١٣- ١١٤
	٢- أمريكا الوسطى والمكسيك	١١٥- ١٢١
	٣- أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي	١٢٢- ١٢٤
واو -	التطورات الاقليمية في آسيا وأوقيانيا	١٢٥- ١٣٤
	١- جنوب آسيا	١٢٦- ١٢٨
	٢- شرق وجنوب شرقي آسيا	١٢٩- ١٣١
	٣- خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية	١٣٢- ١٣٤
زاي -	التطورات الاقليمية في أوروبا	١٣٥- ١٦٩
	١- أوروبا الوسطى	١٣٦- ١٣٨
	٢- أوروبا الشرقية (كومنولث الدول المستقلة وتركيا)	١٣٩- ١٤٨
	٣- أوروبا الغربية	١٤٩- ١٥٣
	٤- يوغوسلافيا السابقة	١٥٤- ١٦٩
حاء -	التطورات الاقليمية في جنوب غرب آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط	١٧٠- ١٩٦
	١- جمهوريات آسيا الوسطى	١٧١- ١٧٤
	٢- جنوب غرب آسيا	١٧٥- ١٨٠
	٣- شمال افريقيا	١٨١- ١٨٤
	٤- الشرق الأقصى	١٨٥- ١٩٦

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات
الرابع-	تمويل أنشطة المساعدة المادية	١٩٧- ٢٠٠
الخامس-	العلاقات مع المنظمات الأخرى	٢٠١- ٢٢٠
	ألف - التعاون بين المفوضية وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة . .	٢٠١- ٢١٠
	باء - العلاقات مع المنظمات الدولية والحكومية الدولية الأخرى . . .	٢١١
	جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	٢١٢- ٢٢٠

الجداول

الجدول ١ انفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٥ حسب المكتب الاقليمي/البلد والأنواع الرئيسية لأنشطة المساعدة

الجدول ٢ التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - الحالة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

الفصل الأول

مقدمة

١- في غيبة تدفقات جديدة جماعية للاجئين بالحجم الذي شهدته السنوات الأخيرة، اتسم عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طوال عام ١٩٩٥ والربع الأول من عام ١٩٩٦ بتوحيد البرامج والآليات التي بدأت عملها استجابة لحالات الطوارئ السابقة الواسعة النطاق، والتماس الحلول وتنفيذها، والقيام، حيثما تسمح الظروف، بوضع استراتيجيات وقائية. وقرب نهاية عام ١٩٩٥، ظهرت إمكانية العودة الواسعة النطاق إلى الوطن في يوغوسلافيا السابقة كإمكانية متميزة. في حين أنه في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا تداعت الخطط الموضوعة من أجل عودة طوعية شاملة إلى الوطن نتيجة لقيود خارجية. وفي دول الاتحاد السوفياتي السابق، دعمت المفوضة السامية أسس استراتيجية واسعة النطاق ترمي إلى مواجهة حالات تشرد السكان الحالية والمحتملة.

٢- وواصلت المفوضية تنفيذ ولايتها المتميزة في مجال الحماية الدولية التي تتضمن تعزيز مبادئ حماية اللاجئين والمحافظة عليها وتطويرها، ودعم الالتزامات الدولية، وتشجيع الحلول الدائمة سواء كانت في شكل عودة طوعية إلى الوطن، أو إدماج محلي أو إعادة توطين.

٣- وفي نهاية عام ١٩٩٥، بلغ عدد الأشخاص الذين يشكلون موضع اهتمام المفوضية على النطاق العالمي زهاء ٢٤ مليون شخص، منهم ١٤,٢ مليون أو زهاء ٦٠ في المائة من اللاجئين. أما الباقون فيتألفون من المشردين داخلياً (٣,٢ مليون)، والأشخاص الآخرين موضع الاهتمام من الناحية الإنسانية (٣,٥ مليون) والعائدين (٢,٨ مليون). وبوجه عام هبط العدد الاجمالي بزهاء ٣,٥ مليون خلال عام ١٩٩٥. وحدث هذا الانخفاض إلى حد كبير في فئتي المشردين داخليا والعائدين.

٤- وبدت في المتناول، إمكانية التوصل إلى حل دائم لمحنة المليوني لاجئ ومشرد من البوسنة، إثر توقيع اتفاق دايتون للسلام في أواخر عام ١٩٩٥. وقدمت المفوضية خطتها التنفيذية بشأن ايجاد حلول دائمة لمشاكل التشرد في يوغوسلافيا السابقة في آذار/مارس ١٩٩٦، وأوضحت فيها بالتفصيل الشروط اللازمة للعودة إلى الوطن والمبادئ التي ينبغي أن تحكم عودة اللاجئين والمشردين. وفي منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا التي استضافت زهاء مليوني لاجئ منذ عام ١٩٩٤ بدت الحلول الدائمة أكثر استعصاء. ومع ذلك، وبحلول نهاية عام ١٩٩٥، كان زهاء ربع مليون من اللاجئين الروانديين الجدد قد اختاروا العودة إلى الوطن. وفي جنوب شرقي آسيا كان إنهاء خطة العمل الشاملة من أجل لاجئي الهند الصينية التي يتعين اتمامها في حزيران/يونيه ١٩٩٦ بمثابة اختتام فصل عن حالة ملتمسي اللجوء التي نشأت في السبعينات.

٥- وكان الانهماك المزدوج في ايجاد الحلول والوقاية هو القوة الدافعة خلف الجهود الرامية إلى وضع نهج شامل لمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين والمهاجرين في كومنولث الدول المستقلة والدول المجاورة المعنية. وقد عُقدت اجتماعات تحضيرية مهدت الطريق للاعتماد المتوقع لخطة عمل في مؤتمر اقليمي على المستوى الوزاري، من المقرر عقده في جنيف في ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦.

٦- وأولت المفوضية اهتماما خاصا لتنسيق أنشطتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما في اطار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ودار نظر اللجنة التنفيذية للمفوضية في هذا القرار بصورة شاملة حول ايجاد الحلول، والوقاية والاستجابة لحالات الطوارئ. وتشترك المفوضية بنشاط أيضا في مشاورات موازية مشتركة بين الوكالات تحت رعاية إدارة الشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقد دُعيت إدارة الشؤون الإنسانية إلى التصدي بانتظام للتقدم المحرز في المشاورات المشتركة بين الوكالات في اجتماعات اللجنة التنفيذية للمفوضية التي تعقد فيما بين الدورات، وإلى الاشتراك في المناقشات التي تجري في مجالس إدارات الوكالات الأخرى المعنية بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧- وفي المحاولة الرامية إلى تحقيق ترابط أفضل بين الإغاثة والإصلاح والتنمية، واصلت المفوضية دعم نهجها المستند إلى المجتمع المحلي للمساعدة على إعادة الادماج، وسعت إلى دعم شراكتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما مع برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وكان توقيع مذكرة تفاهم شاملة في آذار/مارس ١٩٩٦ بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة خطوة هامة في هذا الاتجاه. وتابعت المفوضية إجراء مناقشات جوهرية مع دوائر ووكالات أخرى، لا سيما إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي بشأن كيفية زيادة فعالية سد الثغرات المؤسسية لضمان الاستمرارية من الإغاثة إلى التنمية. وبدأت مناقشات مع عدة مؤسسات مالية بشأن تعزيز المصالح المتبادلة فيما يتعلق بعملية التعمير التي تعقب المنازعات.

٨- وواصلت المفوضية التركيز بصفة خاصة على قضايا السياسة العامة التي تم تحديدها في اللجنة التنفيذية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كمجالات ذات أولوية. كما أن الاحتياجات الخاصة للاجئات والأطفال، بالاضافة إلى القضايا البيئية التي يثيرها وجود اللاجئين على نطاق كبير في بلدان اللجوء أصبحت الآن مندمجة على نحو أفضل في عمليات التخطيط وإعداد التقارير التي تقوم بها المفوضية.

٩- وفي عام ١٩٩٥، تلقت المفوضية ما مجموعه ١.٣ مليار دولار في شكل تبرعات لبرامجها العامة والخاصة. وحتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦، تلقت ما مجموعه ٢٢٩ مليون دولار مقابل احتياجات البرامج العامة والخاصة التي بلغت تقديراتها ١.٤ مليار دولار.

الفصل الثاني

الحماية الدولية

ألف- مقدمة

١٠- تتمثل الوظائف الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير الحماية الدولية للاجئين والتماس حلول دائمة لمشكلاتهم. ويوفر النظام الأساسي للمفوضية (قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د-٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، المرفق) الأساس القانوني لوظائفها. كما أن أنشطة المفوضية تتدعم وتسترشد بقرارات الجمعية العامة اللاحقة وباستنتاجات ومقررات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية.

١١- ولدى إنجازها الولاية التي أوكلها إليها المجتمع الدولي، درجت المفوضية على تشجيع التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة، كما شجعت الدول على إدراج أحكام هذه الصكوك في قوانينها الوطنية. وسعت إلى تأمين قبول اللاجئين وملتمسي اللجوء، وحمايتهم من الإعادة القسرية، وضمان اتخاذ سلطات بلدان اللجوء للتدابير اللازمة للمحافظة على رفاههم المادي، بالاضافة إلى معاملتهم وفقاً لمعايير الحماية الدولية. وقد أتاحت التطورات المعاصرة بل وشجعت المفوضية في الواقع على تعزيز تعاونها مع الجهات الفاعلة الأخرى في وضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى حماية حقوق الإنسان لجميع الناس الذين يفتقدون أو يحتمل أن يفتقدوا الحماية الوطنية، بما في ذلك من خلال التشجيع على وضع نهج شاملة واقليمية تجاه الحالات التي يحتمل أن تجبر الناس على الفرار أو تجبرهم بالفعل. بالاضافة إلى تهيئة الظروف التي تجعل عودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن ممكنة.

١٢- ومنذ أن اضطلعت المفوضة السامية الحالية بمهام منصبها في عام ١٩٩١، فإن ٢٤ دولة انضمت إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧ أو إلى الاثنين معاً أو قبلت مبدأ الخلافة فيهما، وبذا بلغ مجموع الدول الأطراف في أحد هذين الصكين أو في كليهما ١٣١ دولة. وهناك ما مجموعه ٤١ دولة طرفا في اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في افريقيا، وفضلا عن ذلك تتقيد أغلب دول أمريكا اللاتينية بمبادئ إعلان كرتاخينا بشأن اللاجئين لعام ١٩٨٤، وإعلان سان خوسيه بشأن اللاجئين والمشردين لعام ١٩٩٤.

باء- محتوى الحماية الدولية اليوم

١٣- لئن كانت أعداد اللاجئين ما فتئت تشهد انخفاضا طفيفا على النطاق العالمي، فلا يزال هناك قلق بشأن العبء الحقيقي، والمحتمل والمتصور لحماية اللاجئين ومساعدتهم. ودفعت هذه الشواغل ببعض الحكومات إلى رفض دخول ملتمسي اللجوء إليها أو إعادة آلاف اللاجئين قسرا إلى بلدان منشئهم، وقلصت حكومات أخرى الحقوق الممنوحة لشتى الفئات من ضحايا المنازعات الداخلية إلى مجرد الحقوق الأساسية، ومع ذلك تحاول حكومات أخرى ترشيد الاجراءات بطرق تؤدي إلى منع أي عمليات استئناف عادلة قبل تنفيذ قرارات الترحيل.

١٤- وتؤدي هذه التطورات وغيرها إلى خلق صعوبات خطيرة أمام المفوضية لدى اضطلاعها بأنشطة الحماية والمساعدة. كما أنها تؤكد الحاجة إلى تعزيز إرساء حق اللجوء، ومواصلة السعي إلى إيجاد حلول دائمة. وعلى الرغم من ذلك، تواصل حكومات كثيرة دعم حق اللجوء كوسيلة لا غنى عنها لتوفير الحماية الدولية للاجئين، كما تظهر التزامها باستقبال اللاجئين واستضافتهم بالتعاون مع المفوضية.

١٥- إن المذكرة بشأن الحماية الدولية (A/AC.96/850)، التي قدمت إلى اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قد ركزت على موضوعين: تقديم الحماية الدولية إلى جميع من يطلبونها في حالات النزوح الجماعية، لا سيما فرارا من نزاع مسلح، وتخفيف العبء الملقى على كاهل بلدان نامية كثيرة بفعل تدفقات اللاجئين الجماعية إليها. كما تضمنت المذكرة عددا من الاعتبارات التي تعتبرها المفوضية رئيسية بالنسبة لدعم نظام الحماية الدولية. ومن بينها ضرورة وضع معايير اقليمية بناءة تستند إلى تفسير مقرر للصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين، وتنادي التفسيرات القانونية التقييدية، لا سيما التي تنجم عن دواعي القلق من الهجرة غير القانونية أكثر مما تنجم عن تنقلات اللاجئين.

١٦- وقد دعت اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والأربعين (A/AC.96/860، الفقرة ١٩) الدول إلى تشجيع توفير الشروط المؤدية إلى عودة اللاجئين ودعم عمليات إعادة إدماجهم على نحو مستدام من خلال تزويد بلدان المنشأ بالمساعدة في مجال الإصلاح والتنمية. كما دعت الدول إلى إظهار تضامنها الدولي وتقاسم الأعباء مع بلدان اللجوء، لا سيما البلدان ذات الموارد المحدودة. وأعادت اللجنة التنفيذية أيضا تأكيد دعمها لدور المفوضية في بحث مسألة وضع مبادئ توجيهية لضمان توفير الحماية الدولية لجميع من يحتاجون إليها، ودعت المفوضية إلى تنظيم مشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع. وهي تضطلع حاليا بهذه المشاورات.

١٧- كما اعتمدت اللجنة التنفيذية استنتاجا بشأن منع وخفض حالات انعدام الجنسية وحماية عديمي الجنسية (A/AC.96/860، الفقرة ٢٠). وأكدت اللجنة التنفيذية فيه على أن منع وخفض حالات انعدام الجنسية وحماية عديمي الجنسية أمور مهمة لتجنب حالات اللاجئين المحتملة، واعترفت بالمسؤوليات الموكلة للمفوضية تجاه اللاجئين عديمي الجنسية وفيما يتعلق بخفض حالات انعدام الجنسية التي عُهد بها فعليا إلى المفوضة السامية، كما شجعت المفوضية على مواصلة أنشطتها لصالح عديمي الجنسية. وبصفة خاصة، طلبت اللجنة التنفيذية، إلى المفوضية أن تشجع بنشاط عمليات الانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية. وقد لعبت المفوضية أيضاً دورا أكثر نشاطا في المناقشات الاقليمية الرامية إلى تسوية بعض القضايا المعلقة المتصلة بالجنسية.

١٨- إن جانبا هاما من التحدي الحالي المتمثل في توفير الحماية لجميع من يحتاجونها وفي منع وحل مشكلات تدفقات اللاجئين يتعلق بمشاركة المفوضية داخل بلدان المنشأ، وتشمل أنشطة المفوضية في هذه البلدان رصد العائدين، وفي ظروف معينة، حماية المشردين داخليا وتقديم المساعدة إليهم، بالاضافة إلى الأنشطة التي يمكن أن تساعد في منع حدوث تدفقات جديدة للاجئين.

١٩- واعترفت اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والأربعين بأنه بغية التصدي لبعض أسباب تنقلات اللاجئين، لا بد من توافر نظام فعال لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات تدعيم سيادة القانون والعدل والمساءلة. وتحقيقا لهذه الغاية دعت اللجنة التنفيذية المفوضية إلى تعزيز أنشطتها لدعم بناء القدرات القانونية والقضائية الوطنية (A/AC.96/860، الفقرة ١٩(ط)). واتساقا مع ذلك، وعند الاقتضاء، ساعدت المفوضية في بناء القدرات القانونية والقضائية والادارية الوطنية. وفي بعض البلدان التي أتاحت فيها الموارد والظروف ذلك، ساعدت المفوضية في تدريب القضاة ووكلاء النيابة على المزيد من ضمان حقوق العائدين والمشردين الآخرين. وترمي هذه الأنشطة إلى منع تشرّد السكان من خلال وضع ودعم الأطر القانونية التي تؤمن الحقوق الأساسية للسكان في أماكن اقامتهم، بما في ذلك الحق في البقاء، بالاضافة إلى دعم نظام حماية اللاجئين.

٢٠- وكجزء من الجهود المبذولة لتعبئة الدعم اللازم للأعمال الوقائية الاقليمية، تقوم المفوضية، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمة الدولية للهجرة ، بتنظيم مؤتمر اقليمي للتصدي لمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين وضحايا الأشكال الأخرى للتشرّد غير الطوعي في بلدان كومنولث الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة. ويستهدف المؤتمر وضع استراتيجية متفق عليها وشاملة لمنع تنقلات السكان غير الطوعية والتصدي لعواقب التشرّد داخل المنطقة. كما تستهدف تعزيز ونشر المعلومات المتعلقة بالمبادئ الإنسانية في المنطقة.

٢١- ومنذ عام ١٩٩٢، أعطت المفوضية توجيهات بشأن الحماية المؤقتة للأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية نتيجة للتعديات على حقوق الإنسان أو للنزاع في يوغوسلافيا السابقة، إذ ان بعضهم لن يلقى حماية في حالة تطبيق اتفاقية عام ١٩٥١. وعلى افتراض أن الحاجة إلى الحماية لن تكون مطولة، دعت المفوضية الحكومات إلى قبول من يحتاجون إلى الحماية وإعالتهم. وردت حكومات بالايجاب على هذا النداء، وفي حالات كثيرة، أتاحت للاجئين المعنيين وضعاً أكثر دواماً، ومن ثم، وفرت لهم قدرا أكبر من الأمن في الوقت الذي لم تتم فيه بعد تسوية الوضع في يوغوسلافيا السابقة.

٢٢- لقد عُينت المفوضية داخل الاتفاق الاطاري العام من أجل إحلال السلام في البوسنة والهرسك باعتبارها الوكالة المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ عمليات العودة إلى الوطن لكثير من البوسنيين الذين يمكنهم الآن التفكير في العودة. وتحقيقاً لذلك الهدف، وضعت المفوضية معايير لتحديد الوقت الذي لا يصبح فيه ضرورة افتراضية وعامة لتوفير الحماية الدولية. ويتمثل معلم رئيسي في هذا الصدد في إنشاء وتشغيل المؤسسات التي ستدعّم وتؤمّن إعمال معايير حقوق الإنسان المكرسة في الدستور.

٢٣- وتشمل مسؤوليات المفوضية فيما يتعلق بالحماية، ضمان حقوق الإنسان للاجئين والعائدين وغيرهم من المشردين الذين تهتم بهم المفوضية. وركزت المفوضة السامية في الكلمة التي ألقتها أمام الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (جنيف، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦) على عودة اللاجئين إلى الوطن، وعودة الأشخاص المشردين داخليا. وركزت على المكانة الرئيسية التي ينبغي اعطاؤها لاحترام حقوق الإنسان في كافة جوانب عملية بناء السلم التي تعقب المنازعات، بما في ذلك تقسيم العمل بشكل جيد التنظيم، بين مختلف الجهات الدولية الفاعلة فيما يتعلق بهذه القضايا في أوضاع ما بعد المنازعات. وتسترشد المفوضية في تعاونها مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بمبادئ التكامل والمزايا النسبية مع احترام الاختلاف في الولايات والنهوج. وقد أثبتت هذه المبادئ فائدتها في تنظيم العمليات

المتعلقة باللاجئين وضمان حقوق الإنسان في إطار عمليات الأمم المتحدة العامة، من مثل العمليتين في كمبوديا والسلفادور، كما يجري المزيد من اختبارها في تخطيط عمليات العودة إلى الوطن والجهود المبذولة من أجل التعمير التي أعقبت المنازعات المسلحة في رواندا والبوسنة والهرسك.

٢٤- وواصلت المفوضية تشجيع التركيز بنشاط على احتياجات اللاجئات والأطفال اللاجئين في مجال الحماية. وعقدت المفوضية ندوة عن الاضطهاد المستند إلى نوع الجنس في شباط/فبراير ١٩٩٦، مثلت فيها ١٦ حكومة يتوافر لها قدر من الخبرة فيما يتعلق بالادعاءات المستندة إلى نوع الجنس وذلك عقب دعوة اللجنة التنفيذية إلى دعم وتعزيز الجهود التي تبذلها الدول من أجل تطوير وتنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالرد على الاضطهاد الذي يستهدف على وجه التحديد النساء، بالاضافة إلى منهاج عمل بيجينغ الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وسعت الندوة إلى إبراز طبيعة الاضطهاد الذي يمكن أن يدفع باللاجئات إلى الفرار، لا سيما الاضطهاد الذي يحدث داخل المجتمع وداخل الأسرة أو في مجال الصحة التناسلية. ومن أجل ضمان أن تحظى اللاجئات بالتقدير والحماية بدون تمييز، لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة لتعزيز ونشر المعايير والمعلومات المتعلقة سواء بالجوانب الاجرائية المتعلقة بالمقابلات الاستعلامية مع ملتمسات اللجوء، أو بالقضايا الجوهرية المتعلقة بتقييم الاضطهاد القائم على أساس نوع الجنس. وتعتمد المفوضية على خبرة البلدان التي احتلت مكان الصدارة في صياغة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاضطهاد المستند إلى نوع الجنس.

٢٥- وتحدد مذكرة تفاهم وقّعت في آذار/مارس ١٩٩٦ بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السكان المستفيدين (اللاجئين، والعائدين، والمشردين داخليا، والسكان المحليين المتضررين) الذين تشملهم برامج الوكالتين. كما تشمل المذكرة الأدوار المتعلقة بالدفاع عن قضايا اللاجئين وتعزيزها وصياغة الاستراتيجية المتعلقة بها، لا سيما فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل، بالاضافة إلى الأنشطة التشغيلية وأنشطة إعادة الادماج والإصلاح.

٢٦- لقد بذلت المفوضية جهودا منذ أمد طويل من أجل ثني الحكومات عن حبس اللاجئين وملتمسي اللجوء بشكل تعسفي. وترى المفوضية أن استخدام الحبس كوسيلة للتعامل مع ملتمسي اللجوء أمر مستهجن بحكم طبيعته. وينطبق هذا بصفة خاصة على حالة الفئات الضعيفة من مثل النساء اللاتي لا رفيق لهن والأطفال، والقصر الذين لا يرعاهم أحد، بالاضافة إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية طبية أو نفسية خاصة. إن التحرر من الحبس التعسفي حق أساسي من حقوق الإنسان واستخدام الحبس لأغراض إدارية يتناقض في حالات كثيرة مع قواعد ومبادئ القانون الدولي. وقد ساور المفوضية القلق من الزيادة الواضحة في ممارسات الحبس في أنحاء كثيرة من العالم. واستنادا إلى استنتاج اللجنة التنفيذية رقم ٤٤ (٣٧) وإلى العديد من القواعد والمعايير الدولية، أصدرت المفوضية مبادئ توجيهية بشأن حبس ملتمسي اللجوء تعلن كقاعدة عامة أنه ينبغي عدم حبس ملتمسي اللجوء ووصفت الحالات التي يمكن فيها الحبس، وتعرضت بالتفصيل لمدة وظروف الحبس التي يمكن قبولها.

جيم- الأنشطة الترويجية

٢٧- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، انضمت ناميبيا إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، كما انضمت جنوب افريقيا وانتيغوا وبربودا إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وبذا وصل عدد الدول الأطراف في أحد الصكين أو كليهما إلى ١٣١ دولة.

٢٨- وسعت الأنشطة الترويجية للمفوضية إلى تعزيز المعرفة بقضايا اللاجئين وفهمها، فضلا عن دعم التنفيذ الفعال للمعايير القانونية الدولية لصالح اللاجئين والعائدين والأشخاص الآخرين موضع اهتمام المفوضية، وذلك بطرق منها دمج هذه المعايير في التشريعات والاجراءات الإدارية الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت المفوضية دورات تدريبية تعنى بقانون وحماية اللاجئين للموظفين الحكوميين، والشركاء المنفذين والمنظمات غير الحكومية الأخرى في كافة مناطق العالم.

٢٩- وأثناء عام ١٩٩٥، ازدادت مشاركة المفوضية في عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وسائر آليات حقوق الإنسان من خلال تقاسم المعلومات وتبادل الآراء وتعزيز معايير حقوق الإنسان فيما يتعلق باللاجئين والعائدين. وحققت المفوضية تعاونا نشطا مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، وخاصة على مستوى العمليات الميدانية. كما وُقّعت مذكرة في عام ١٩٩٥ بين المكتب الفرعي للمفوضية في رواندا والعملية الميدانية لحقوق الإنسان في نفس البلد ابتغاء تعزيز تكامل العمل في مجالي الرصد وبناء المؤسسات. كما أن الاتصالات المستمرة مع الأفرقة العاملة والمقررين والخبراء والمعنيين برصد حقوق الإنسان تشكل جزءا مكملا لنهج المفوضية في ربط حماية اللاجئين بالشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣٠- ويعمل مركز التوثيق والبحوث المتعلقة باللاجئين التابع للمفوضية باعتباره الساعد الأيمن للمفوضية في مجال موارد المعلومات. ويزود المركز المستعملين بمجموعة واسعة ومناسبة من الدراسات المعنية باللاجئين والمعلومات القانونية والمعلومات عن بلدان المنشأ. وضمانا للحصول على المعلومات المتعلقة باللاجئين، قام مركز التوثيق والبحوث المتعلقة باللاجئين بتطوير ١٤ قاعدة بيانات، تعرف جماعيا باسم "لاجئو العالم" REFWORLD، وتضم التقارير القطرية ووثائق الأمم المتحدة بنصها الكامل، والقوانين المستمدة من السوابق القضائية، والصكوك، والتشريعات، وتقارير وسائط الإعلام ومعجماً للاستعلام المباشر. وتتاح قواعد البيانات هذه عبر الشبكة الدولية انترنيت Internet وقد ظهرت في وقت قريب في شكل قرص متراص بذاكرة مقروءة فقط CD-ROM.

الفصل الثالث

أنشطة المساعدة

ألف- الاتجاهات الرئيسية في مجال المساعدة

١- البرامج العامة والخاصة

٣١- تقوم المفوضية بأنشطة مساعداتها من خلال فئتين واسعتين من البرامج هما: البرامج العامة (بما فيها احتياطي البرنامج، وصندوق العودة الطوعية إلى الوطن، وصندوق الطوارئ) والبرامج الخاصة. وبلغت الالتزامات التي تم التعهد بها أثناء عام ١٩٩٥ في إطار البرامج العامة ٤٠٥,١ مليون دولار. وفيما يتعلق بالبرامج الخاصة (التي تشمل البرامج التي تغطي نفقاتها النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة)، وصلت الالتزامات المدفوعة في عام ١٩٩٥ إلى ٧٣٧,٩ مليون دولار. ومن الانفاق في إطار البرامج الخاصة، كانت نسبة ٣١,٧ في المائة تتصل ببرنامج المفوضية للمساعدة الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة، كما وجهت نسبة أخرى قدرها ٣١,٨ في المائة إلى عمليات الإغاثة الطارئة في بوروندي -- ورواندا. وخصصت نفقات هامة أخرى لبرنامج العودة الطوعية إلى الوطن في موزامبيق. ولخطط العمل الشاملة من أجل لاجئي الهند الصينية. وبذا بلغ مجموع التزامات التبرعات المتعلقة بأنشطة عام ١٩٩٥، ١,١٤ مليار دولار. وبالاضافة إلى ذلك، بلغ الانفاق في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة ٢٧,٩ مليون دولار. وترد في الجدول ١ معلومات تفصيلية عن مستويات الانفاق بالنسبة لكل برنامج للأقطار أو المناطق.

٣٢- وبلغ الهدف الأولي للبرامج العامة لعام ١٩٩٦ الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ٤٤٥,٣ مليون دولار (بما في ذلك عمليات مخصصات احتياطي البرنامج، وصندوق العودة الطوعية إلى الوطن، وصندوق الطوارئ). وبلغت الاسقاطات لعام ١٩٩٦ في إطار البرامج الخاصة، في ١ آذار/مارس ١٩٩٦، ٩٣٠,٦ مليون دولار، منها زهاء ٢٨٨,٤ مليون دولار خصصت لعمليات بوروندي/رواندا ونحو ٣٤٨,٣ مليون دولار ليوغوسلافيا السابقة.

٣٣- وفي عام ١٩٩٥، وبناء على طلب اللجنة التنفيذية (A/AC.96/839، الفقرة ٢٤) جرت سلسلة من المشاورات غير الرسمية بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية استُعرضت فيها طبيعة البرامج العامة والبرامج الخاصة والعلاقات بينهما. كما نُظرت أيضاً مسألة إدارة هذه البرامج. ووافقت اللجنة التنفيذية في دورتها السنوية لعام ١٩٩٥ على الاستنتاجات التي توصلت اليها هذه المشاورات وذلك في مقررها بشأن بنية الميزانية وإدارتها (A/AC.69/860، الفقرة ٢٢).

٣٤- وفي مقررها بشأن بنية الميزانية، أعادت اللجنة التنفيذية تأكيد أن المعيار الرئيسي لإدراج الأنشطة تحت البرامج العامة هو استيفاؤها لشرط أن تكون أنشطة مقررة بموجب النظام الأساسي، وأن تكون متعلقة، بالاضافة الى ذلك، بحالات أخذت شكلاً مستقراً. ومع ذلك، فقد سُلّم بأنه بالنسبة لمجموعة من الأسباب، ولا سيما اعتبارات التمويل، لم يكن من الممكن دائماً إدراج كافة الأنشطة التي تفي بهذه المعايير تحت البرامج العامة. وأعادت اللجنة التنفيذية تأكيد أن الأنشطة المدرجة تحت البرامج العامة تُمنح أولوية في

التمويل. واستُعرضت كذلك المعايير الناظمة لاحتياطي البرنامج وصندوق العودة الطوعية الى الوطن وصندوق الطوارئ. وجرت الموافقة على أحكام تتيح، في ظل ظروف معينة، استخدام احتياطي البرنامج وصندوق العودة الطوعية الى الوطن على التعاقب في تغطية نفقات حالات اللاجئين وعمليات عودتهم الطوعية الى الوطن التي كانت تموَّل، لأسباب شتى، من البرامج الخاصة؛ وان تقديم هذا التمويل لتلك الأنشطة يعتبر اعترافاً بطابعها المتسق مع النظام الأساسي. واستُعرضت كذلك مستويات احتياطي البرنامج وصندوق العودة الطوعية الى الوطن، وصندوق الطوارئ. وأُبقي مستوى صندوق الطوارئ عند حد ٢٥ مليون دولار. وفيما يتعلق بصندوق العودة الطوعية الى الوطن تقرر أن يُحدد مستواه للسنة الواحدة بمبلغ ٢٠ مليون دولار ويمكن أن يزيد الى مبلغ يعادل ١٠ في المائة من مجموع تقديرات الميزانية بشأن العودة الطوعية الى الوطن في السنة السابقة. وبالنسبة لعام ١٩٩٦ يبلغ صندوق العودة الطوعية الى الوطن ٢٠ مليون دولار. وبالنسبة لاحتياطي البرنامج تقرر أن يتألف هذا الاحتياطي من مبلغ يمثل ما بين ١٠ و١٥ في المائة من الأنشطة المبرمجة في إطار البرامج العامة. وبالنسبة لعام ١٩٩٦، يبلغ احتياطي البرنامج ٤٢,٩ مليون دولار (وهو رقم يمثل ١٢ في المائة من الأنشطة المبرمجة).

٢- أنواع المساعدة

(أ) التأهب والاستجابة والمساعدة في حالات الطوارئ

٣٥- واصلت المفوضية أثناء عام ١٩٩٥ دعمها للمجموعة الكبيرة من ترتيبات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ التي وضعت منذ عام ١٩٩١. وتمت أكبر عملية وزع لمجموعة من هذه الموارد في عام ١٩٩٥ في الاتحاد الروسي - في داغستان، وشمال أوسيتيا، وإنغوشيتيا - استجابة للأزمة في منطقة الشيشان بالاتحاد الروسي.

٣٦- ويمثل قسم التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ مركز التنسيق الخاص بالمفوضية فيما يتعلق بتوفير القدرات للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وخلال العام الماضي، تم وزع الموظفين الخمسة الكبار المخصصين لعمليات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ التابعين للمفوضية في أماكن شتى ليس فقط استجابة لحالات طوارئ (في داغستان شمال أوسيتيا، وغينيا، وصربيا (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوغندا وإنما أيضاً في مهمات لتخطيط العمليات (في مالي، والبوسنة والهرسك، وزائير) وفي مهمات لتقييم الاحتياجات (في مصر، والاتحاد الروسي) وفي أنشطة تنسيق مشتركة بين الوكالات (في رواندا وسري لانكا). ويسعى قسم التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ أيضاً الى ضمان توفير القدرة الادارية في حالات الطوارئ. وفي العام الماضي، دُرِّبت مجموعة جديدة من المساعدين العاملين في الشؤون المالية والادارية المتعلقة بحالات الطوارئ التي تُعنى بها المفوضية. ووزع هؤلاء المساعدون في العام الماضي في داغستان شمال أوسيتيا، وغانا، وغينيا، ومالي، وميانمار، وتوغو، ورواندا، وزائير.

٣٧- وتمثل قوائم الخدمة الاحتياطية فيما يتعلق بالموارد البشرية، سواء في داخل المفوضية أو من خارجها مكوناً آخر من ترتيبات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وتعتبر القائمة الداخلية لفريق الاستجابة لحالات الطوارئ في المفوضية الآن سمة راسخة بشكل جيد من سمات القدرات الاحتياطية للمفوضية. إذ توضع القائمة وتكون صالحة للاستخدام لمدة ستة أشهر. وتتألف في أي وقت من الأوقات من نحو ٣٠ من موظفي المفوضية ذوي الخبرة. وتُكمل القوائم الداخلية للمفوضية، قوائم خارجية، جرى وضعها

بالاشتراك مع مجلسي اللاجئين النرويجي والدانمركي، ومتطوعي الأمم المتحدة، واتحاد إنقاذ الطفولة (Redda Barnen). وفي عام ١٩٩٥، دخلت المفوضية في اتفاق احتياطي جديد للاستجابة لحالات الطوارئ مع وكالة RedR (في استراليا) تقوم بموجبه هذه الوكالة بتقديم ٢٠ مهندساً لوزعهم في حالات الطوارئ. وفي السنة الأولى، وبموجب هذا الترتيب الذي تموله الحكومة الاسترالية تمويلاً كاملاً، تم وزع ١٣ مهندساً في الاتحاد الروسي وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا واليمن وزائير.

٣٨- ونتيجة للدروس المستخلصة في نغارا أثناء الحالة الطارئة التي نشأت في عام ١٩٩٤ في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا رئي أن هناك حاجة الى معالجة مسألة إسكان الموظفين العاملين في فرق الطوارئ في أماكن تخلو من المساكن المحلية المناسبة. ووضعت مجموعة متكاملة من الترتيبات الجديدة لإيواء الموظفين والمكاتب. وهناك مجموعتان حالياً توفر كل منهما، وسائل الراحة والعيش لـ ٢٥ شخصاً وتجهيزات لمكاتب تضم ٤٠ موظفاً.

٣٩- وأثناء عام ١٩٩٥، أولى قسم التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ اهتماماً خاصاً للتخطيط المتعلق بحالات الطوارئ، واشترك موظفو القسم في ممارسات التخطيط لحالات الطوارئ في جمهورية كوريا، وأثيوبيا، وألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسري لانكا، ومصر، والاردن، ورواندا، وزائير. وخلال هذه الممارسات، تابعت وسهلت المفوضية "نهج العمليات المشتركة بين الوكالات" إزاء التخطيط لحالات الطوارئ. وجرى هذا التخطيط بشكل جماعي على أساس متواصل من قبل وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وحيثما أمكن، باشتراك وكالات حكومية أيضاً. وفي حالات كثيرة نظمت المفوضية هذا التخطيط في تعاون وثيق مع برنامج الأغذية العالمي الذي يتصل به قسم التأهب والاستجابة بصفة منتظمة من أجل تحديد المناطق أو البلدان التي من المستصوب التخطيط فيها من أجل مواجهة حالات الطوارئ، ومنحها أولوية في هذا الصدد. وعلى أساس هذه الخبرة، يجري وضع مبادئ توجيهية للتخطيط المتعلق بحالات الطوارئ. وقد طلبت إدارة الشؤون الانسانية من المفوضية، في إطار مبادرة التدريب على مواجهة حالات الطوارئ المعقدة، أن تساعدها في ضمان أن يجد النهج المذكور أعلاه المتعلق بالتخطيط من أجل حالات الطوارئ، والمبادئ التوجيهية ذات الصلة انعكاساً لهما في نموذج صادر عن الأمم المتحدة للتخطيط من أجل مواجهة حالات الطوارئ.

٤٠- وهناك مبادرتان أخريان ذواتا صلة ترميان الى تعزيز القدرة الاحتياطية اللازمة لحالات الطوارئ والتنمية تتمثلان في إنشاء قاعدة بيانات عن قدرات المنظمات غير الحكومية بشأن التصدي لحالات الطوارئ وعن مجموعات الخدمات الشاملة التي تقدمها الحكومات. وخلال العام الماضي، أحرز عمل المفوضية الذي تم في تنسيق وثيق مع إدارة الشؤون الانسانية، تقدماً كبيراً في وضع مفهوم مجموعة الخدمات الحكومية الشاملة. وعقدت اجتماعات متعددة الأطراف مع الحكومات في ٣ نيسان/أبريل و١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عقبتها مناقشات تقنية ثنائية بين المفوضية والحكومات بغية التوصل الى مواصفات متفق عليها للمجموعات المتمتعة بالاكتفاء الذاتي التي تُمنح أولوية في حالة الاستجابة الاستثنائية لحالات الطوارئ. وبلغت هذه المناقشة ذروتها في اجتماع متعدد الأطراف عُقد في ٢٠-٢١ آذار/مارس ١٩٩٦ مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المعنية بشكل مباشر، وممثلي المنظمات غير الحكومية. وأثناء هذه المناقشات، انتقل مجال التركيز الى مجموعة أوسع نطاقاً من آليات الاستجابة المحددة سلفاً، والتي عكس بعضها فقط، المفهوم الأصلي للاستجابة كما شمل أصولاً عسكرية. ولا يعتبر أي من هذه الآليات مخصصاً بالضرورة لمواجهة حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين، ولذا فإن المناقشات مستمرة مع إدارة الشؤون الانسانية لضمان

اتباع نهج موحد وسجل مركزي يشمل جميع الآليات من هذا القبيل. وتتعلق المبادرة الثانية بموارد الاستجابة التقليدية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين. ومن أجل تقدير واستخدام هذه القدرة على الاستجابة بشكل أفضل بدأت المفوضية عقب اجتماع عقدته مع المنظمات غير الحكومية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ العمل في إنشاء قاعدة بيانات؛ وتقوم ٣٠ منظمة غير حكومية رئيسية بتزويد هذه القاعدة بالمعلومات.

٤١- بلغ مجموع الانفاق على المساعدات التي قدمت في حالات الطوارئ في عام ١٩٩٥ ما قيمته ٤١,٣ مليون دولار، منها ١٦ مليون دولار في إطار البرامج العامة و٢٥,٣ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة.

(ب) الرعاية والإعالة

٤٢- بعد انقضاء مرحلة الطوارئ في عملية للاجئين، يتم تغطية الاحتياجات الأساسية للاجئين من خلال الأنشطة الموصوفة باسم الرعاية والاعالة. وخلال عام ١٩٩٥، أُنفق ٢٤١,٨ مليون دولار أو نحو ٦٠ في المائة من إنفاق المفوضية في إطار البرامج العامة في شكل مساعدات للرعاية والإعالة. وأُنفق مبلغ إضافي قدره ٤٥٤,٤ مليون دولار لمساعدات الرعاية والإعالة في إطار البرامج الخاصة. وفي عام ١٩٩٥، بلغ الانفاق على أنشطة الرعاية والإعالة تحت كل مصادر الأموال ٦٩٦,٢ مليون دولار مما يمثل نحو ٦٠ في المائة من مجموع إنفاق المفوضية.

(ج) العودة الطوعية الى الوطن

٤٣- تعتبر المفوضية العودة الطوعية الى الوطن هي الحل الدائم المفضّل لحالات اللاجئين. وتوفر المفاوضات والأحداث الجارية في مناطق كثيرة من العالم أسساً مستمرة للأمل في أن تصبح العودة الطوعية الى الوطن حقيقة واقعة بالنسبة لعدد كبير من لاجئي العالم. وخلال عام ١٩٩٥، عاد أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ شخص الى بلدان منشئهم منهم زهاء ٠٠٠ ٤٥٠ شخص عادوا بمساعدة المفوضية. وأكثرهم الى أفغانستان (٠٠٠ ١٧٠)، ورواندا (٠٠٠ ١١٠)، وميانمار (٠٠٠ ٦١). وخلال عام ١٩٩٥، أُنفق ١٩١,٩ مليون دولار على العودة الطوعية الى الوطن تحت كل مصادر الأموال. وأُنفق الشطر الأعظم من هذا المبلغ في إطار البرامج الخاصة (١٧١,٧ مليون دولار).

٤٤- وواصلت اللجنة التنفيذية في المداولات التي أجرتها في العام الماضي التركيز على أنشطة المفوضية في بلدان المنشأ، لا سيما على الشروط اللازمة لضمان أن تكون العودة الطوعية الى الوطن حلاً دائماً فعلياً لمحنة اللاجئين. وفي الآونة الأحدث عهداً، قامت اللجنة الدائمة، لدى نظرها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥، ببحث دور المفوضية فيما يتعلق بالحماية وأنشطة المساعدة في بلدان المنشأ (EC/46/SC/CRPs.16 & 17). وقامت اللجنة الدائمة أيضاً في اجتماعها المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٦ باستعراض شامل لعمليات محددة للعودة الطوعية الى الوطن جرى التخطيط لها أو يجري تنفيذها (EC/46/SC/CRP.23).

(د) التوطين المحلي

٤٥- يتخذ هذا النوع من المساعدة، حيثما أمكن، شكل مشاريع ترمي الى تعزيز اعتماد اللاجئين على الذات من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية وإدماجهم محلياً في بلدان اللجوء، ومن ثم تمكين المفوضية من إنهاء مساعداتها تحت بند الرعاية والإعالة على أساس تدريجي. وتندرج هذه المشاريع، في معظمها، في فئتين واسعتين هما الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. وبلغ مجموع الانفاق على مشاريع التوطين المحلي في عام ١٩٩٥، ١٢٦,٤ مليون دولار.

(هـ) إعادة التوطين

٤٦- عملاً بالاستنتاجات الرئيسية لاستعراض سياسات وممارسات إعادة التوطين، بدأت المفوضية عملية استشارية بغية إقامة حوار منتظم مع الحكومات والوكالات الرئيسية في مجال إعادة التوطين. ويجتمع فريق عامل غير رسمي معني بإعادة التوطين مرة كل شهرين، كما أن هناك اجتماعات اقليمية بين فترة وأخرى لوكالات إعادة التوطين التابعة للمنظمات غير الحكومية. وعُقد اجتماع أكثر رسمية مع ممثلين من العواصم ذات الصلة في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، كما ستجري مشاورات رسمية ثانية مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٤٧- وتشير تقديرات المفوضية الى أنه سوف يتعين عليها في عام ١٩٩٥ إحالة زهاء ٠٠٠ ٣٢ لاجئ من أجل المساعدة على إعادة توطينهم. ويعتبر ٠٠٠ ١٥ شخص إضافي من يوغوسلافيا السابقة في حاجة الى إعادة توطين أيضاً. ورحّبت المفوضية بالبرامج الخاصة التي تضطلع بها بعض الحكومات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل إعادة توطين النساء اللاتي يتعرضن للمخاطر واللاجئين الذين يعانون من مشاكل طبية ومن عوائق أخرى.

٤٨- وقد أعيد توطين قرابة ٠٠٠ ١٠ لاجئ من يوغوسلافيا السابقة تحت رعاية المفوضية. وأحجم بعض البلدان عن الاشتراك في العملية بينما اشترك البعض الآخر فيها بشرط أن ينال اللاجئون حماية مؤقتة. ومنذ توقيع اتفاق دايتون للسلام، انخفض عدد المرشحين لإعادة التوطين.

٤٩- وإن ثلثي عدد الأشخاص المتواجدين في أماكن أخرى ويتعين إعادة توطينهم قد تم ترحيلهم فعلياً الى بلدان ثالثة. ويبلغ مجموع هؤلاء ٠٠٠ ٢١ شخص. وأغلب الحالات التي لا تزال تُعتبر بحاجة الى إعادة التوطين أتت من الشرق الأوسط وأفريقيا. ويُقدّر عدد الأماكن اللازمة لإعادة التوطين في عام ١٩٩٦ بـ ٠٠٠ ٣٢ مكان آخر.

٥٠- وتقوم المفوضية، مسترشدة بمقررات اللجنة التنفيذية وتوصيات استعراض إعادة التوطين لعام ١٩٩٤ باتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز قدرتها على وضع معايير لعملية إعادة التوطين وتنظيم تنفيذها. وبالاضافة الى تعزيز العملية الاستشارية في عام ١٩٩٦، ستصدر المفوضية، على سبيل المثال، دليلاً عن إعادة التوطين، وستُعزز برنامجها لتدريب الموظفين الذين يضطلعون بإعادة التوطين جنباً الى جنب مع الشركاء من الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

باء - مواضيع البرنامج وأولوياته

١- اللاجئات

٥١- شاركت المفوضية مشاركة نشطة في الاجتماعات التحضيرية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بالتعاون الوثيق مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتكفل تضمين مناهج العمل شواغل اللاجئات. وثمة شبكة من جهات الوصل في المكاتب الميدانية للمفوضية تكفل جعل اللاجئات أنفسهن جزءاً من هذه العملية. وبمناسبة انعقاد المؤتمر، صدرت نشرة تبرز أمثلة كثيرة على وضع سياسة المفوضية ومبادئها التوجيهية المتعلقة باللاجئات موضع التنفيذ الميداني. كما صدر فيلم جديد عن اللاجئات. ويتضمن منهاج عمل بيجينغ توصيات قوية بشأن حقوق الإنسان، والعنف ضد المرأة، والمرأة في حالات المنازعات، تجسد هذا الاتجاه. هذه الشواغل هي أيضاً أساس لإطار عمل للمفوضية في السنة القادمة، فضلاً عن إسهام المفوضية في الخطة المتوسطة الأجل ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٥٢- ولتعزيز التنفيذ الميداني للسياسات العامة والمبادئ التوجيهية الحالية المتعلقة باللاجئات، تم شغل ثلاث وظائف منسق إقليمي للاجئات، ومن المرتقب شغل وظيفة رابعة في النصف الثاني من عام ١٩٩٦. وتم تعزيز جهات الوصل الميدانية التي أقامتها المفوضية أصلاً من أجل الأعمال التحضيرية لمؤتمر بيجينغ. وأنشئ فريق مرجعي برئاسة نائب المفوضة السامية لدعم التنفيذ الميداني للمفوضية لمنهاج العمل العالمي لبيجينغ؛ ويركّز عمله في المقام الأول على إتاحة المجال للمرأة للوصول إلى الغذاء وإشراكها في توزيعه.

٥٣- وواصلت المفوضية توسيع دوراتها القائمة بذاتها في إطار برنامجها التدريبي الذي يغطي القضايا المتعلقة بالجنسين (التخطيط المتوجه إلى الناس)، مع العمل في الوقت ذاته على تضمين دورات تدريبية أخرى جوانب متعلقة بهذا التدريب. وأضيفت مؤخراً إلى المواد التدريبية دراسة حالات عن الصحة التناسلية، كما أضيف إليها شريط فيديو تدريبي. وزادت المنظمات غير الحكومية حالات التقليد المستقل لبرامج التدريب، مما يدلّل على ما لهذه البرامج من صلة بعمليات تلك المنظمات. وعلاوة على ذلك، تم إضفاء طابع رسمي على شبكة من مدربي المفوضية في مجال التخطيط المتوجه إلى الناس، فاستُحدث بذلك مصدر إضافي آخر من المصادر القوية لدعم تنفيذ السياسات القائمة على الجنس.

٥٤- وعقدت في مطلع عام ١٩٩٦ بجنيف ندوة عن الاضطهاد القائم على الجنس، استهدفت إبراز الحالة المحددة لطالبات اللجوء، وشاركت فيها ١٦ حكومة (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه). كما استحدثت المفوضية وحدة تدريبية للتوعية بحقوق الإنسان موجهة إلى اللاجئات.

٢ - الأطفال اللاجئون

٥٥- وقّعت مذكرة تفاهم بين المفوضية واليونيسيف في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦. وهي تستهدف مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالتين وتشجيع التنسيق بين عمليات الاستجابة في مجالات الاهتمام المشترك. (انظر الفقرة ٢٥ أعلاه). وتشمل الأنشطة التنفيذية المحددة التي تتناولها المذكرة: التخطيط لحالات الطوارئ؛ التقييم والرصد؛ تقديم الدعم للأطفال غير المصحوبين؛ النهوض بالرفاه

النفسي - الاجتماعي؛ تقديم الدعم للأسر والأطفال؛ التعليم الأساسي؛ الأنشطة الصحية؛ توفير الماء والمرافق الصحية.

٥٦- وبغية النهوض بتلبية احتياجات الأطفال الذين لا يرافقهم أحد في حالات الطوارئ، تشترك اليونيسيف والمفوضية في وضع مجموعة من أدوات الطوارئ ودليل عن الإجراءات ذات الأولوية في إطار مذكرة التفاهم بين الوكالتين. وما زالت عملية رواندا - بوروندي الطارئة تركز تركيزاً تنفيذياً خاصاً على احتياجات الأطفال اللاجئين. وتم جمع شمل ما يزيد عن ٢٨٠٠٠ طفل في منطقة البحيرات الكبرى بأسرهم بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، إلا أن ثمة زهاء ٧٨٠٠٠ طفل لا يزالون مصنفين بأنهم غير مصحوبين. واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٢/٤٩، قدّم إلى الجمعية العامة تقرير عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين القصّر غير المصحوبين (A/50/555). ويشرح التقرير، في جملة أمور، السياسات العامة والتعاون فيما بين الوكالات والمشاكل المستمرة في مجال الحماية وبعض العبر المستخلصة في مجال التصدي لاحتياجات الأطفال اللاجئين غير المصحوبين.

٥٧- وقدّمت إلى اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ورقة عن تنفيذ سياسة المفوضية ومبادئها التوجيهية بشأن الأطفال اللاجئين (EC/SC.2/78). وما زالت المفوضية تسعى إلى بلوغ أهدافها فيما يتعلق بالأطفال اللاجئين بتنسيق وثيق مع بقية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المهتمة. وتشارك المفوضية مشاركة نشطة في أعمال لجنة حقوق الطفل عن طريق موافاتها بمعلومات عن حالة الأطفال اللاجئين وإرسال توصياتها إلى المكاتب الميدانية ذات الصلة بغية تقوية تنفيذها. كما تدعم المفوضية دعماً نشطاً دراسة الأمم المتحدة عن أثر المنازعات المسلحة في الأطفال وتشارك مشاركة نشطة في هذه الدراسة لضمان أن يتجلى في الدراسة بشكل واف منظور قضايا الأطفال اللاجئين والمشردين.

٣ - البيئة

٥٨- اعتمدت اللجنة التنفيذية، في دورتها السادسة والأربعين التي عقدتها عام ١٩٩٥، سياسة جديدة بشأن البيئة. وهي تهدف إلى إدراج المشاكل البيئية بشكل أكثر شمولاً في كل ما تضطلع به من عمليات لمساعدة اللاجئين. ولهذه السياسة أربعة مبادئ أساسية، هي: ضمان اتباع نهج متكامل؛ الوقاية بدلاً من العلاج؛ تَوَخّي فعالية التكاليف وضمان تحقيق أقصى درجة من المنافع الشاملة؛ إشراك اللاجئين والسكان المحليين. وتنفيذاً لهذه السياسة، وضعت مبادئ توجيهية بيئية شاملة جديدة، ويجري تنقيح المبادئ التوجيهية القطاعية المتصلة بها.

٥٩- وفي العمليات الميدانية، يتم التشديد بقدر أكبر الآن على الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية حول مخيمات اللاجئين. ومن بين التدابير البيئية التي يجري الأخذ بها تشجيع ضبط عمليات قطع الأشجار، وإنشاء مشاتل، وإعادة زرع المناطق التي أزيلت منها الأحراج، وإقامة مناطق محمية. وإضافة إلى ذلك، يجري اتخاذ تدابير للتقليل من استهلاك الحطب، بغية التخفيف من الضغط على البيئة المحيطة. وتشمل هذه التدابير استخدام مواقد فعالة الوقود، وتوفير مصادر طاقة بديلة مثل الكيروسين والفحم الخشبي والمتخلفات الزراعية، وتوزيع الأغذية بأشكال لا تتطلب وقتاً طويلاً لطبخها.

٦٠- وترويجاً للسياسة البيئية الجديدة المذكورة آنفاً، يجري الأخذ بعدد من المبادرات الإضافية. وهي تشمل، من بين مبادرات أخرى، مشاريع نموذجية لتشجيع التعليم والتدريب البيئي، واتباع نُهُج المشاركة في معالجة المشاكل البيئية، وإنشاء قاعدة بيانات بيئية، واستخدام تكنولوجيات سليمة بيئياً. كما يجري بذل جهود للتشجيع على مواصلة التعاون مع منظمات دولية أخرى. ومن بين الأمثلة على ذلك مبادرة البحيرات الكبرى المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية للتصدي لتدهور الهياكل الأساسية والبيئة في المناطق المتأثرة باللاجئين داخل جمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي وزائير، وعقد ندوة دولية نظمتها المفوضية واللجنة الدولية للهجرة وفريق سياسة اللاجئين في نيسان/أبريل ١٩٩٦ عن أثر العوامل البيئية في التشرد، وأثر التشرد، بدوره في البيئة.

٤ - المعونة والتنمية للاجئين والعائدين

٦١- على نحو ما أكده قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥، ثمة إقرار متزايد بضرورة أن تكفل الفعاليات الإنسانية والإنمائية توثيق الروابط في أنشطتها. إن ضرورة إيجاد هذه الروابط واضحة بالنسبة للمفوضية. ومن الأمور ذات الاهتمام الخاص عمليات العودة الطوعية إلى الوطن. وخاصة ما ينطوي منها على إعادة إدماج اللاجئين في المجتمعات المحلية التي شهدت تدميراً واسع النطاق للهياكل الأساسية الاجتماعية والإنتاجية نتيجة للحرب الأهلية والمنازعات الأهلية.

٦٢- ويتعين على الفعاليات الإنسانية والإنمائية أن تواجه هذه التحديات معاً، وأن تعمل معاً في بلدان اللجوء التي تكون فيها الموارد النادرة والبُنى الاجتماعية - الاقتصادية مرهَقة بوجود اللاجئين. ولدى المفوضية تجربة مباشرة بالأهمية الحاسمة لضمان جعل الوسائل الإنسانية والإنمائية للمساعدة متعاضدة ومتضافرة بالفعل. ويتجلى هذا تماماً عندما تتاح الفرص للاجئين للعودة وإعادة بناء مجتمعاتهم المحلية المنهارة. ولا خلاف في أن السلم بعد النزاع الأهلي الدامي يكون هشاً ويلزمه دعم متواصل. إن المساعدة الإصلاحية القصيرة الأجل التي تقدمها المفوضية لتيسير إعادة إدماج اللاجئين العائدين اجتماعياً واقتصادياً ينبغي أن تقوم على استراتيجية إنعاش وتعمير أوسع نطاقاً تكفل الاستمرارية من الانتعاش الأولي إلى التنمية المستدامة.

٦٣- ومن ثم، ما برحت المفوضية تعمل على تعزيز روابطها التشغيلية مع الوكالات والشركاء الذين لديهم الكفاءة والقدرة على التصدي لما لتدفقات اللاجئين من أثر في الموارد الإنمائية لبلدان اللجوء، فضلاً عن الاحتياجات المتعددة الجوانب للبلدان التي تجري فيها إعادة إدماج اللاجئين. وواصلت المفوضية في عام ١٩٩٥ مساعيها الرامية إلى إدماج جهودها الإنسانية في إطار إنمائي. وفي موزامبيق، حيث سينتهي في عام ١٩٩٦ برنامج المفوضية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم، استُخلصت عِبَر هامة من الجهود الرامية إلى العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الفعاليات الإنمائية. واتفقت المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إطار للمبادرات المشتركة بين الوكالات تشجيعاً للانتقال السلس من المساعدة الإنسانية إلى التنمية البشرية المستدامة. إن كلاً من مذكرة التفاهم الجديدة بين المفوضية واليونيسيف والصيغة المنقحة للمذكرة بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي (١٩٩٤)، اللتين تجري مناقشتهما حالياً، تشددان بوجه خاص على ضرورة زيادة تطوير الروابط في العمليات التي تنطوي على إعادة إدماج اللاجئين في حالات الانتعاش اللاحقة للمنازعات. كما استمرت المشاورات مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، مع إيلاء اهتمام خاص للتعمير بعد المنازعات. ودعت المفوضة السامية إلى

زيادة المرونة وإمكانية التنبؤ في تقديم المعونة من أجل الانتعاش بعد المنازعات، مما قد يساعد على سَد الفجوة بين الإغاثة والتنمية والتصدي للحاجة إلى حل ومنع المنازعات الأهلية وما يعقبها من انحلال للمجتمعات.

جيم - إدارة البرامج وتنفيذها

١ - لمحة عامة

٦٤- في مقرر للدورة السادسة والأربعين للجنة التنفيذية (A/AC.96/860، الفقرة ٢١(أ))، طُلب إلى المفوضة السامية الشروع في عملية مشاورات فنية غير رسمية بشأن مسألة التكاليف الثابتة المترتبة على الشركاء المنفذين غير الحكوميين، لا سيما تكاليف المقر. وعقدت أربعة اجتماعات استشارية في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦، وأسفرت عن اقتراح بتعديل سياسة المفوضية بشأن التكاليف الثابتة للمنظمات غير الحكومية وتوضيح هذه السياسة. واعتمدت اللجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية، في الاجتماع الذي عقدته في نيسان/أبريل ١٩٩٦، سياسة منقحة مؤقتة في هذا الشأن.

٦٥- ويرمي نظام إدارة أصول المفوضية، الذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤، إلى زيادة قدرة كل مكتب من المكاتب الميدانية على تحسين التحكم بالأصول التي تقوم المفوضية بشرائها من أجل استخدامها هي واستخـــدام الشركاء المنفذين. ومن المرتقب وضع هذا النظام موضع التنفيذ بالكامل في النصف الأول من عام ١٩٩٦.

٦٦- وكجزء من المسعى الرامي إلى تحسين صياغة التدريب وتنفيذه، تم في عام ١٩٩٥ تحويل المسؤولية عن إدارة وتنظيم ميزانية أنشطة التدريب إلى الوحدات ذات الصلة في المقر. وفيما يتعلق بالتدريب على إدارة البرامج بوجه خاص، تقدم المفوضية التدريب لموظفيها في مواضيع مثل نظام إدارة البرامج وتقدير الاحتياجات وتصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها، والعمل مع الشركاء المنفذين، ودور موظفي دعم البرامج والدعم الميداني. ويتم التشديد بشكل متزايد على الدورات التدريبية المتسمة بعنصر قطري محدد، ويجري تكييف هذا النوع من التدريب من أجل شركاء المفوضية المنفذين.

٦٧- وشهد العام الماضي إحراز المفوضية مزيداً من التقدم في تنفيذ مشروعها الذي يتناول تسجيل اللاجئين. وعقدت المفوضية حلقتي عمل إقليميتين بشأن التسجيل (بمشاركة موظفي برنامج الأغذية العالمي) (في نيروبي بكينيا وداكار بالسنغال)؛ وتم تدريب الموظفين على استراتيجيات التسجيل وتقنياته وبرمجياته الحاسوبية.

٦٨- وشرعت المفوضية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، في استعراض واسع النطاق لأساليب عملها بغية تحسين الإنجاز والمساءلة والأداء وبناء القدرة على التَقَلُّص والتَوَسُّع استجابة للمتطلبات التشغيلية. وهذا المشروع، الذي سُمي مشروع دلفي، يستخدم خبرة فنية داخلية وخارجية في "إدارة التغيير" وبعد دراسة عمليات المفوضية عن كثب، سيقدم إلى المفوضة السامية في الربع الأول من عام ١٩٩٦ تقرير أول مشفع بخيارات مقترحة للتغيير.

٢ - الكتب الدليلية والمبادئ التوجيهية

٦٩- تم في آذار/مارس ١٩٩٦ إنجاز دليل عن إدارة البرامج والمشاريع من أجل شركاء المفوضية المنفذين عنوانه "الشراكة". وصدرت في حزيران/يونيه ١٩٩٥ مبادئ توجيهية منقحة بشأن تقديم المساعدة التعليمية للاجئين، تتضمن السياسات الموضوعة استجابة لاتفاقية حقوق الطفل، وتستند إلى سياسة المفوضية ومبادئها التوجيهية بشأن الأطفال اللاجئين. وإضافة إلى ذلك، وُضع مؤخراً دليل ميداني مشترك بين الوكالات عنوانه "الصحة التناسلية في حالات اللاجئين" (جنيف، ١٩٩٥). وقد جاء هذا الدليل نتيجة للندوة المشتركة بين الوكالات بشأن الصحة التناسلية في حالات اللاجئين، التي نظمتها المفوضية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في حزيران/يونيه ١٩٩٥ بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبالمشاركة النشطة لنحو ٥٠ مؤسسة حكومية وغير حكومية. كما تعكف المفوضية على إعداد مبادئ توجيهية بشأن توزيع السلع الأساسية. وتتجلى في هذه المبادئ التوجيهية نتائج حلقة عمل إقليمية عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بمشاركة برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية.

٣ - التقييم

٧٠- شهدت وظيفة التقييم في المفوضية تغيرات هامة أثناء العام الماضي. ومع استحداث دائرة تفتيش وتقييم مشتركة، باتت تخصّص الآن موارد إضافية لإجراء استعراضات شاملة للعمليات القطرية. وباتت عمليات التفتيش التي تضطلع بها المفوضية الآن تنظر في عدد أكبر كثيراً من العمليات القطرية وكذلك في جوانب كثيرة من الإدارة والتنظيم لم تتناولها سابقاً عمليات التقييم. وتم أثناء السنة الماضية إجراء عمليات تفتيش في ٢٨ بلداً، مما أسفر عن زيادة لا يستهان بها فيما تضطلع به المفوضية من إشراف داخلي.

٧١- وفي الوقت ذاته، فإن ما حدث مؤخراً من تغير سريع في المفوضية قد وضعها أمام مجموعة من التحديات التشغيلية الجديدة التي تتطلب تحليلاً واستعراضاً. ونتيجة لذلك، يُطلَب إلى المفوضية بصورة متزايدة تقييم وتحليل السياسات التشغيلية الابتكارية ومجموعة من المسائل التنظيمية والبرنامجية.

٧٢- وبغية تركيز التقييم على المجالات التي سيحدث فيها هذا التقييم أكبر أثر، أجرت المفوضية أو باشرت تخطيط عمليات تقييم تضع استراتيجيتها التنظيمية الشاملة في الاعتبار. ويمكن تصنيف هذه الجهود التقييمية في الأولويات التنظيمية العريضة التالية: الحماية والحلول، والتعاون والتنسيق، وتنفيذ السياسة العامة والمبادئ التوجيهية، وأنشطة رفاه الموظفين. وحاولت المفوضية، من خلال التخطيط ووضع الأهداف بعناية، أن توافي مديريها بالتقييمات المستقلة والموضوعية التي باتوا يعوّلون عليها، وأن توافيهم كذلك بنتائج موثوقة لعمليات التفتيش التي زُوِّدت المفوضة السامية بأداة جديدة للإدارة والتنظيم وحل المشاكل.

دال - التطورات الإقليمية في أفريقيا

٧٣- استضافت أفريقيا في عام ١٩٩٥ نحو ٨,٨ ملايين شخص تُعنى بهم المفوضية، منهم ٥,٥ ملايين من اللاجئين. وما برح نحو مليوني لاجئ في منطقة البحيرات الكبري يثقلون كاهل بلدان اللجوء ويستَحِثون

المفوضية على بذل الجهود في سبيل إيجاد حلول مستديمة لمحنتهم. وفي قرن أفريقيا، تسنى إيجاد حلول موحَّدة لمشاكل بعض مجموعات اللاجئين، بينما، في غرب أفريقيا، ضَعُفت الاحتمالات الفورية لإعادة ما يزيد عن ٠٠٠ ٧٥٠ من اللاجئين الليبيريين إلى وطنهم طوعاً في وجه التطورات التي حدثت مؤخراً. وبلغ إنفاق المفوضية في أفريقيا في عام ١٩٩٥ زهاء ٤٨٢.٦ مليون دولار، أي نحو ٤٢ في المائة من مجموع إنفاق المفوضية.

١ - منطقة البحيرات الكبرى

٧٤- يوجد حالياً ٦٤٠ ٦٨٤ ١ لاجئاً رواندياً في زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي. وإضافة إلى ذلك، يوجد ٠٠٠ ٢٠٨ لاجئ بوروندي في زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة. وبعد سنتين من المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ، استقرت الحالة في المخيمات في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا. إن حجم مجموعات اللاجئين - حوالي المليوني لاجئ - والحالة السائدة في المناطق المتأثرة باللاجئين، لا يتيحان مجالاً لتوطين اللاجئين لأجل طويل، وتُعتبر إعادتهم إلى أوطانهم طوعاً الحل الناجع الوحيد. وفي بلدان اللجوء (بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير)، تقوم المفوضية بتوفير مساعدة غوثية أساسية جوهرية للاجئين، كما تقدم بعض المساعدة لسكان البلدان المضيفة.

٧٥- كما أن المفوضية، كجزء من جهودها الرامية إلى تيسير عودة اللاجئين طوعاً إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم، ناشطة في رواندا، حيث المكون الأساسي لأنشطة إعادة الإدماج هو تشييد المأوى، بصفة رئيسية من أجل اللاجئين الذين فرّوا قُبيل أحداث نيسان/أبريل ١٩٩٤. كما تقوم المفوضية بتنفيذ عدد من المشاريع السريعة الأثر في قطاعات الخدمات المائية والصحية والتعليمية والمجتمعية في مناطق العودة في رواندا. وإضافة إلى رصد العائدين وتنفيذ حملة إعلام جماهيري، تعمل المفوضية بشكل وثيق مع القضاء والشرطة في رواندا بغية تحسين المعايير.

٧٦- وفي بوروندي، أسفرت بعثات التهدئة التي اضطلع بها رئيس الجمهورية ووزراء مختلفون إلى جميع أنحاء البلد عن نتائج محدودة. فقد استمرت المنازعات المسلحة، في المناطق الريفية بصفة رئيسية، مُحدثةً تدفقات جديدة من اللاجئين إلى زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة، وداخل بوروندي. وإن الحالة الأمنية المتدهورة في بوروندي في نهاية عام ١٩٩٥ قد حملت نحو ٠٠٠ ٣٠ من اللاجئين الروانديين وطالبي اللجوء البوروندِيين على الهروب إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، بينما كان يصل ٠٠٠ ١ من البوروندِيين شهرياً إلى زائير. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، سافرت المفوضة السامية إلى بوروندي، بناءً لاستعراض العمليات والحالة الأمنية للموظفين الإنسانيين. ونتيجة لتوصياتها، أنشئت لجنة أمنية مشتركة توجد ممثّلة فيها الحكومة فضلاً عن الأمم المتحدة وأوساط المنظمات غير الحكومية.

٧٧- إن بلدان اللجوء الرئيسية في منطقة البحيرات الكبرى قد أعربت تكراراً عن قلقها بشأن طول فترة بقاء اللاجئين فيها. وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، عقب نزوح اللاجئين الروانديين بأعداد كبيرة صوب جمهورية تنزانيا المتحدة، أغلقت الحكومة التنزانية حدودها مُتذرِّعةً بالأمن الوطني. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، أعادت زائير قسراً نحو ٠٠٠ ١٦ لاجئ في أسبوع واحد. وفي وقت لاحق، زارت المفوضة السامية المنطقة بصفتها مبعوثة خاصة للأمين العام، واتّفق مع السلطات الزائيرية على أن تكون أية عملية عودة

إلى الوطن على أساس طوعي، إلا أنه يتعين التعجيل بعمليات العودة. وما برح معدل العودة في جميع أنحاء المنطقة بطيئاً.

٧٨- وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى آذار/مارس ١٩٩٦، أعيد ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٨٠ لاجئ إلى رواندا. وكان ٣٥٧ ١٢٢ منهم قد فرّوا نتيجة لأحداث نيسان/أبريل ١٩٩٤. وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، بلغ المعدل الشهري الإجمالي للعودة من بلدان اللجوء المختلفة ٠٠٠ ١٤ شخص في المتوسط.

٧٩- وعقب المؤتمر الذي عقد في بوجومبورا في شباط/فبراير ١٩٩٥ برعاية منظمة الوحدة الأفريقية والمفوضية، عُقد اجتماعا متابعة بشأن تنفيذ خطة العمل المعتمدة في المؤتمر. ونوّه أول هذين الاجتماعين (المعقود في أديس أبابا في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥) بما اتخذته الأطراف المشتركة في العودة الطوعية من خطوات إيجابية، إلا أنه لاحظ أنه ما زال يتعين إنجاز الشيء الكثير إذا ما أُريد حدوث عمليات عودة على نطاق كبير. وفي ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، عقد اجتماع ثان للتركيز بشكل أدق على العقبات التي تعترض سبيل العودة إلى الوطن. وأقام هذا الاجتماع تفهما أفضل للأوضاع في رواندا ولما اتخذته المفوضية حتى الآن من تدابير تشجيعاً للعودة إلى الوطن. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة تعجيل خطى العودة الطوعية إلى الوطن.

٨٠- وعقدت اللجان الثلاثية المعنية بالعودة إلى الوطن والمكونة من رواندا والمفوضية وجمهورية تنزانيا المتحدة أو بوروندي اجتماعات منتظمة. وعُقد بجنيف في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ اجتماعان على المستوى الوزاري شاركت فيهما زائير ورواندا والمفوضية. وركزت المناقشات في اجتماعات اللجان على طرق زيادة العودة إلى الوطن من خلال حملات الإعلام الجماهيري. وفصل المهدّدين عن اللاجئين، والزيارات عبر الحدود. وفي وقت إعداد هذا التقرير، ظلت هناك عقبات رئيسية تعترض سبيل عودة اللاجئين الروانديين إلى وطنهم على نطاق كبير، بما فيها مواصلة التهديد في المخيمات بزائير وجمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي، وتزايد حدوث توترات. وحالات انعدام الأمن في منطقة الحدود، وعدم وجود حل سياسي شامل. وكان استمرار تدهور الحالة في بوروندي سبباً إضافياً للقلق الشديد.

٨١- وفي ١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عقدت مؤسسة كارتر في القاهرة اجتماع قمة لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى. وحضر الاجتماع رؤساء أوغندا وبوروندي ورواندا وزائير وممثل من جمهورية تنزانيا المتحدة، واعتمد إعلاناً يبين التدابير الواجب اتخاذها لتعجيل خطى إعادة اللاجئين إلى رواندا وتعزيز عملية السلم في المنطقة. وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦، عقد في تونس اجتماع قمة متابعة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة ومناقشة النزاع في بوروندي.

٨٢- وعملاً بالتوصيات الواردة في خطة عمل بوجومبورا، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المفوضية اجتماعاً استشارياً للجهات المانحة والبلدان المضيفة للاجئين، عقد في جنيف في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بشأن تقديم المساعدة للمناطق المتضررة من وجود أعداد كبيرة من اللاجئين فيها. وقُدّمت مساعدة إجمالية قصيرة الأجل بمبلغ ٧٠,٥ مليون دولار للمساعدة على إصلاح الضرر الذي لحق بالبيئة والهياكل الأساسية. وما برحت استجابة المجتمع الدولي محدودة حتى الآن.

٢ - أفريقيا الوسطى

٨٣- يوجد حوالي ٠٠٠ ٢٧ لاجئ سوداني في جمهورية أفريقيا الوسطى، و٨٧٠ ١١١ في زائير العليا؛ ويتلقى ٥٤٥ ٩١ من هؤلاء اللاجئين مساعدة من المفوضية. وهناك ٥٦٠ ١٥ لاجئاً من بين اللاجئين الأوغنديين الـ ٥٦٠ ١٨ المتواجدين في شمالي زائير يتلقون مساعدة من المفوضية. ويقدَّر عدد اللاجئين الأنغوليين المتواجدين في زائير بـ ٩٥٠ ١٦٠ شخصاً، منهم ٩٥٠ ٤١ تقدم لهم المفوضية مساعدة.

٨٤- إن احتمالات الاكتفاء الذاتي في هذه المنطقة الفرعية محدودة، باستثناء اللاجئين المستقرين في أراضٍ زراعية خصبة في شمالي زائير. وتجري متابعة أنشطة الرعاية والإعالة لمعظم اللاجئين إلى أن تصبح الأوضاع في أوطانهم مفضية للعودة.

٣ - غرب افريقيا

٨٥- على الرغم من حدوث بعض حالات العودة إلى ليبيريا عفوياً عقب توقيع اتفاق أبوجا للسلم في آب/أغسطس ١٩٩٥، ما زال يوجد حوالي ٠٠٠ ٧٥٠ لاجئ ليبيري، معظمهم في غينيا وكوت ديفوار. وأدت الحوادث التي وقعت مؤخراً إلى خروج تدفقات جديدة من اللاجئين.

٨٦- وبعد توقيع اتفاق أبوجا للسلم، أُحرز بعض التقدم صوب تحقيق السلم في ليبيريا. بيد أن هذا التقدم قد أصيب بانتكاسات منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عقب حدوث مناوشات بين قوات حفظ السلم في غرب أفريقيا وبعض الفئات. ودعي إلى عقد اجتماعات برعاية الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا بهدف إعادة عملية السلم إلى مسارها، إلا أنها أرجئت تكراراً بسبب إحجام بعض زعماء الفئات عن تجديد الحوار. وعند إعداد هذا التقرير، كان تجدد نشوب الاقتتال بين الفئات على نطاق واسع قد ألحق ضرراً جسيماً بفرص السلم.

٨٧- إن الغارات التي شنها مقاتلو الفئات الليبيرية المتناحرة على بلدان مجاورة قد أسفرت عن وقوع خسائر في الأرواح والممتلكات، وأحدثت توتراً خطيراً في العلاقات بين سكان هذه البلدان واللاجئين الوافدين إليها. وكان هناك ما يُقدَّر بـ ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ في ليبيريا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، معظمهم من سيراليون.

٨٨- وفي الفترة المستعرضة، ازداد عدد اللاجئين من سيراليون إلى غينيا وليبيريا ازدياداً كبيراً نتيجة للحرب الأهلية الجارية في سيراليون، بحيث بلغ مجموع عدد اللاجئين من سيراليون ٠٠٠ ٣٦٠ لاجئ.

٨٩- وأدت الأحداث الجارية في ليبيريا إلى انتكاس التطورات السياسية الإيجابية التي حدثت مؤخراً في سيراليون وبعثت الآمال في إيجاد حل للنزاع الأهلي الذي يشهده البلد. وما برح ممثلون للحكومة والجبهة المتحدة الثورية منهمكين في مفاوضات سلمية. وعقدت أولى هذه المفاوضات في كوت ديفوار في أواخر شباط/فبراير ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، جرت الانتخابات على النحو المقرر وانتُخب رئيس مدني جديد. وكان من المتوقع أن يُفضي هذا التطور إلى القيام بأنشطة تحضيرية لعودة نحو ٠٠٠ ٣٦٠ لاجئ سيراليوني بطريقة منظمة في عام ١٩٩٦، إلى وطنهم من غينيا وليبيريا بصفة رئيسية.

٩٠- وعادت الحالة في توغو إلى طبيعتها تقريبا، مما أفضى إلى زيادة لا يستهان بها في عدد حالات العودة التلقائية وبمساعدة المفوضية من بنن وغانا، وهما بلدا اللجوء الرئيسيان.

٩١- وانخفض عدد اللاجئين التوغويين في بنن وغانا بدرجة لا يستهان بها مع تحسن الحالة في وطنهم. وعاد ما مجموعه ٩٨٣ ٢٠ منهم من بنن إلى وطنهم في إطار مشروع نموذجي في عام ١٩٩٥، ومن المتوقع أن يعود ما يزيد عن ٠٠٠ ٧٠ منهم في عام ١٩٩٦.

٩٢- ونظرا لتحسن الحالة الأمنية في شمالي مالي، من المقدّر أنه قد عاد عدد كبير من أفراد قبائل توارغ تلقائيا إلى بلدهم في عام ١٩٩٥. وما زال حوالي ٠٠٠ ١٠٠ مالي مقيمين في الجزائر والنيجر وبوركينا فاصو وموريتانيا.

٩٣- ويبلغ عدد اللاجئين الموريتانيين في السنغال ٠٠٠ ٦٦ لاجئ. ولم يتغير هذا العدد تغيراً يُذكر أثناء الفترة التي يتناولها هذا التقرير.

٩٤- إن برامج المساعدة في هذه المنطقة الفرعية هي بصفة أساسية برامج رعاية وإعالة وإن البعثات المشتركة بين برنامج الأغذية العالمي والمفوضية التي تم الاضطلاع بها مؤخرا، والتي شملت أيضا جهات مانحة، قد قررت التخفيض التدريجي للمساعدة الغذائية المقدمة إلى اللاجئين من رعايا ليبيريا وسيراليون وموريتانيا والتحول إلى التغذية المستهدَفة نظرا لإحراز تقدم صوب تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبيا. ومن الجهة الأخرى، زيدت المساعدة في قطاعات الزراعة وتوليد الدخل، وعُزّزت هياكل المساعدة الصحية والمرافق الصحية.

٩٥- وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، قبل عودة القتال على نطاق كبير في ليبيريا في نيسان/أبريل، تم الشروع في التماس مبلغ قدره ٦٠ مليون دولار من أجل إعادة اللاجئين الليبيريين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم. أما خطة التشغيل الخاصة بإعادة ٠٠٠ ٥٠ توغوي من غانا و٠٠٠ ٢٠ توغوي من بنن و٥٠٠ توغوي من بلدان أخرى إلى وطنهم وإعادة إدماجهم فيه فيجري ترجمتها إلى وثيقة نداء. وكذلك، يجري انجاز نداء من أجل الحصول على أموال لتنظيم إعادة ٠٠٠ ٩٠ من أفراد قبائل توارغ الماليين من بوركينا فاصو والنيجر والجزائر وموريتانيا. وفي حال تحسن الحالة الأمنية في سيراليون عقب تنصيب حكومة مدنية منتخبة حديثا، سوف تشرع المفوضية في إعادة نحو ٠٠٠ ٣٦٠ من اللاجئين السيراليونيين المقيمين في بلدان مجاورة.

٤- شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

٩٦- إن أنشطة المفوضية في هذه المنطقة الفرعية قد تركزت بصفة رئيسية على الرعاية والإعالة للاجئين من اثيوبيا واريتريا والسودان والصومال. غير أنه، في أوغندا، كما في شمالي زائير، أدت السياسة الكريمة التي انتهجتها الحكومة في تخصيص الأراضي للاجئين، من السودان بصفة رئيسية، إلى إلغاء مساعدة الرعاية والإعالة تدريجيا وإنشاء مستوطنات محلية. وعلى الرغم من حدوث بعض حالات العودة المنظمة على نطاق محدود أثناء الفترة التي يتناولها هذا التقرير، فقد حدث تدفق صافٍ للاجئين من جنوب السودان إلى أوغندا وشمالي زائير وكينيا وجمهورية افريقيا الوسطى واثيوبيا أساساً.

٩٧- وإلى جانب مساعدة اللاجئين على النهوض بمهاراتهم بغية تعجيل خطى عملية إعادة إدماجهم بسرعة لدى عودتهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم في بلدان ثالثة على نطاق محدود بعض الشيء، ما برحت المفوضية تشارك بشكل متزايد في إعادة اللاجئين إلى أوطانهم بشكل منظم. فإن المرحلة النموذجية من برنامج إعادة إدماج اللاجئين وإصلاح مناطق إعادة التوطين في اريتريا، قد أُنجزت بنجاح في حزيران/يونيه ١٩٩٥، حيث أُعيد ٢٣٥ ٢٤ إريترياً إلى وطنهم. ونظرا لظروف غير مرتقبة، لم يتم الشروع بعد في المرحلة الأولى من البرنامج المذكور، التي تتوخى إعادة ٠٠٠ ١٠٠ من الاريتريين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم فيه. وأُعيد ما يزيد عن ٠٠٠ ١٩ من اللاجئين الاثيوبيين إلى وطنهم من السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأُوقفت العملية مؤقتا، إلا أن التسجيل قد استؤنف.

٩٨- وفي إريتريا، تعكف المفوضية، مع المفوض الإريتري لشؤون اللاجئين، على صياغة وتنفيذ سلسلة من المشاريع السريعة الأثر التي تستهدف مساعدة جماعات المحليين والعائدين.

٩٩- وكان للتوترات بين السودان وبعض البلدان المجاورة أثر سلبي في العمليات الجارية للعودة إلى الوطن. وتلقى نائب المفوضة السامية، أثناء زيارته السودان في آذار/مارس ١٩٩٦، ضمانات بأن الحكومة ستعمل على تيسير إعادة اللاجئين الاثيوبيين والاريتريين طوعاً إلى وطنهم.

١٠٠- ومنذ أن نالت إريتريا استقلالها في أيار/مايو ١٩٩١، عاد حوالي ٠٠٠ ١٥ فرد إلى وطنهم، منهم ٢٣٥ ٢٤ عادوا بواسطة المشروع النموذجي للعودة إلى الوطن، الذي أُنجز بنجاح في مطلع حزيران/يونيه ١٩٩٥.

١٠١- وابتداء من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أعادت المفوضية ما يزيد عن ٠٠٠ ١٩ لاجئ إثيوبي إلى وطنهم من السودان، بينما لا يزال يوجد في السودان ما يقدّر بـ٠٠٠ ٥٢ لاجئ إثيوبي آخر. وإن الأعمال التحضيرية لإقامة الجسر الجوي من أجل إعادة ٠٠٠ ٣ لاجئ إثيوبي إلى وطنهم من كينيا كانوا قد سجلوا أسماءهم وحصلوا على تصاريح للعودة من حكومة إثيوبيا، قد بلغت مرحلتها الأخيرة، ومن المقرر أن تبدأ العملية في الربع الأول من عام ١٩٩٦. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كان قد أُعيد ٠٠٠ ٣٢ لاجئ أثيوبي إلى وطنهم من جيبوتي برعاية المفوضية. ونتيجة لذلك، بلغ مجموع عدد اللاجئين المتبقين في جيبوتي ٠٠٠ ٢٥ لاجئ، منهم ٠٠٠ ٢٢ من الصوماليين و٠٠٠ ٣ من الإثيوبيين.

١٠٢- ويبلغ عدد اللاجئين الصوماليين ٠٦٠ ١٢٦ في كينيا و١٩٠ ٢٧٥ في إثيوبيا. وأثناء الفترة التي يتناولها هذا التقرير، أتاحت العملية العابرة للحدود عودة ٠٠٠ ٤٥ صومالي من كينيا. ومع أن الحالة الأمنية في الصومال ما زالت هشة، فعقب الاضطلاع ببعثتين رفيعتي المستوى مشتركين بين وكالات الأمم المتحدة والمفوضية، تقرّر الاضطلاع بعملية نموذجية لإعادة ٠٠٠ ١٠ لاجئ صومالي من إثيوبيا إلى وطنهم في شمال غرب الصومال في عام ١٩٩٦.

١٠٣- وفي ٢٠ و٢١ آذار/مارس، عقدت السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية سلسلة من الاجتماعات في نيروبي، وحضر هذه الاجتماعات، إلى جانب ممثلين لكينيا، وفود من أوغندا والسودان وإريتريا وإثيوبيا وجيبوتي. وأكدت الاجتماعات الحاجة الماسة إلى حل الخلافات القائمة حلا سلميا وأهمية السلم كشرط

أساسي من شروط التنمية. ومن المعتقد أن السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية هي أنسب المحافل للقيام، على الصعيد الاقليمي، بمعالجة مسألة اللاجئين وتشرد السكان في هذه المنطقة الفرعية.

٥- الجنوب الافريقي

١٠٤- بحلول أواخر عام ١٩٩٥، عاد ما يزيد عن ١,٧ مليون لاجئ موزامبيقي إلى وطنهم من ستة بلدان لجوء، وبذلك تم الفراغ بنجاح من عمليات إعادة اللاجئين إلى وطنهم بمساعدة المفوضية.

١٠٥- وتركزت المساعدة التي قدمتها المفوضية في موزامبيق على إعادة إدماج العائدين وغيرهم من فئات السكان المستهدفة في المجالات ذات الأولوية عن طريق تحسين الأمن الغذائي وإمكانية الوصول إلى الطرق والمياه والمرافق الصحية والرعاية الصحية الأولية. ويجري تنفيذ هذه الأنشطة من خلال نحو ٧٥٠ من المشاريع السريعة الأثر المتوقع إنجازها بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦.

١٠٦- وفي ملاوي، التي استضافت حتى وقت قريب ما يزيد عن مليون لاجئ موزامبيقي، سُلّمت إلى الحكومة المضيفة في نيسان/أبريل ١٩٩٥ بعض الأصول المستخدمة من قبل الشركاء المنفذين في برنامج اللاجئين الموزامبيقيين. وما زالت المفوضية تقدم مساعدة لاحقة للعودة إلى الوطن في قطاعات الحراجة والمياه والصحة.

١٠٧- وإعداداً للتقليص التدريجي لعمليات المفوضية في موزامبيق، وضعت المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي "إطار المبادرات المشتركة بين الوكالات لتشجيع الانتقال السلس من المساعدة الإنسانية إلى التنمية البشرية المستدامة". وتستهدف هذه العملية تعيين الشواغل الانمائية الأساسية في المناطق المتأثرة التي تلقت مساعدة إعادة إدماج أولية.

١٠٨ وعقب توقيع بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، أعدت المفوضية وباشرت عملية إعادة نحو ٠٠٠ ٢١١ لاجئ أنغولي إلى وطنهم وإعادة إدماجهم فيه خلال فترة مدتها ٣٠ شهرا تمتد من حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، وجهت المفوضية نداء لتلبية احتياجات الميزانية لهذه الفترة.

١٠٩- ومع أن التأخيرات في تنفيذ بروتوكول لوساكا قد أعاقت خطط العودة إلى الوطن، فإن ما جرى مؤخرا من تعسكُر وتسريح ٠٠٠ ١٦ من مقاتلي يونيتا يبعث على الأمل بأن تبدأ العودة المنظمة إلى الوطن بحلول حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٦.

١١٠- ومنذ توجيه المفوضية نداءها في حزيران/يونيه ١٩٩٥، عاد نحو ٠٠٠ ١٥ لاجئ أنغولي تلقائيا إلى مناطقهم في الوطن. ومن المقدّر أن ثمة حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ أنغولي لا يزالون لاجئين في زائير والكونغو وزامبيا.

١١١- وما زالت المفوضية تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي في مجالات ذات اهتمام مبتادل مثل تنقلات السكان في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري إنجاز مذكرة تفاهم تحدد

مسؤوليات كلتا المنظمتين ومجالات التعاون. وشاركت المفوضية مؤخرا في مؤتمر بشأن التنمية الاجتماعية نظمه مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي (سوازيلند، من ٢٥ إلى ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦) سعى إلى تعزيز أنشطة التنمية الاجتماعية، بما فيها تقديم المساعدة إلى اللاجئين، في هذه المنطقة الفرعية.

هاء - التطورات الاقليمية في الأمريكتين ومنطقة الكاريبي

١١٢- أثّرت ثلاثة تطورات على عمل المفوضية في الأمريكتين ومنطقة الكاريبي في عام ١٩٩٥ وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٦. التطور الأول هو أن انتخاب رئيس يحبذ اجراء الاصلاحات في غواتيمالا هو أمر أعطى لعملية السلام الزخم الذي تحتاجه. ويمكن أن يعزز عملية عودة ٠٠٠ ١٢ لاجئ غواتيمالي موجودين في المكسيك، وهي العملية التي كانت وتيرتها قد انخفضت في نهاية عام ١٩٩٥ بسبب تزايد العنف ضد العائدين. والتطور الثاني هو أن القرار الذي اتخذته الحكومة المكسيكية بالسماح للاجئين الغواتيماليين بالاقامة الدائمة في المكسيك قد مهد السبيل لإيجاد حلول مستديمة للاجئين الغواتيماليين في المكسيك. وأخيرا، فإن استمرار توافد ملتمسي اللجوء من خارج القارة الى بلدان في أمريكا اللاتينية حدا بالمفوضية إلى رصد الحالة عن كثب للتأكد من تطبيق مبادئ اللجوء. وفي عام ١٩٩٥، بلغ مجموع النفقات في المنطقة ٣٤,٩ مليون دولار. ولا يزال عدد اللاجئين يناهز المليون لاجئ.

١- أمريكا الشمالية

١١٣- في الولايات المتحدة، يجري تعديل وانجاز مشروعي قانونين مقترحين بشأن الهجرة، أحدهما في مجلس النواب والآخر في مجلس الشيوخ. وقد أعربت المفوضية عن عدد من الشوغل إزاء أحكام هذين المشروعين التي يرجح أنها ستقوّض مبادئ الحماية.

١١٤- وهناك اقتراحات تدعو إلى أن تصدر في شكل قانون مذكرة اتفاق بين كندا والولايات المتحدة بشأن "التعاون في فحص طلبات اللجوء المقدمة من مواطني بلدان ثالثة". وقد تشاورت الحكومتان كلتاهما مع المفوضية طوال مراحل عملية الصياغة؛ وأعربت المفوضية عن وجهات نظرها موضحة العناصر الإيجابية في المذكرة والجوانب التي تبعث على القلق، على حد سواء.

٢- أمريكا الوسطى والمكسيك

١١٥- بعد عقد اتسم بتطبيق سياسات تحررية تجاه اللجوء، وكان أبرز معالمه الملتقى الدولي الذي عقد في عام ١٩٩٤ للاحتفال بالذكرى العاشرة لصدور إعلان كرتاخينا، وانعقاد المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى، أصبحت الاستراتيجية الإقليمية للمفوضية تركز الآن على تفادي تدفقات اللاجئين في المستقبل.

١١٦- وبما أنه تسنى ايجاد حلول مستديمة لأغلبية لاجئي أمريكا الوسطى، فإن أنشطة المفوضية في أمريكا الوسطى (وبدرجة أقل في غواتيمالا) تركز الآن على المسائل القانونية المتصلة بالعائدين وإدماجهم في المجتمع المحلي، وعلى الحماية الدولية. ويتمثل دور المفوضية الآن في تعزيز قدرة الحكومات على معالجة المسائل المرتبطة باللاجئين وكذلك، على سبيل الوقاية، تعزيز المؤسسات الإقليمية لحقوق الانسان

والقيام بدور حفّاز في ضمان أن تشمل أهداف المشاريع الموجهة نحو التنمية المناطق التي تتركز فيها أعداد كبيرة من الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية.

١١٧- ويستمر تدعيم الحلول المستديمة في أمريكا الوسطى. ففي بليز، سيتم خلال ١٩٩٦ تخفيض مستوى برنامج المشاريع ذات التأثير السريع، وهو يهدف الى تيسير الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لـ١٠٠ ٨ شخص من اللاجئين والأشخاص الذين ليست لديهم بطاقات هوية والذين تشبه حالاتهم حالات اللاجئين. وفي السلفادور، استُكمل في نيسان/أبريل ١٩٩٥ برنامج المشاريع ذات التأثير السريع الذي سهّل إدماج حوالي ٥٠٠ ٣١ من العائدين السلفادوريين. وعلاوة على ذلك، تواصل المفوضية تنفيذ عمليات العودة الطوعية للأفراد، كما تواصل الأنشطة القانونية المتعلقة بإدماج اللاجئين الذين اختاروا البقاء في بلد اللجوء.

١١٨- وقد عاد نحو ٥٠٠ ٩ لاجئ غواتيمالي من المكسيك في عام ١٩٩٥، وذلك على الرغم من المشاكل الأمنية المستمرة، ولا سيّما المجزرة التي راح ضحيتها ١١ لاجئا في خامان، وندرة الأراضي المتاحة للعائدين، وعدم وجود اتفاق للسلام. وكان عدد العائدين في عام ١٩٩٥ هو أكبر عدد منذ استهلال عمليات العودة الجماعية في عام ١٩٩٣. ويبلغ المجموع الإجمالي للعائدين الغواتيماليين الذين تساعدهم المفوضية، من خلال المشاريع ذات التأثير السريع ومن خلال مساعدات أخرى منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أكثر من ٠٠٠ ٢٠ عائد.

١١٩- وحتى الآن، لم يسفر اتفاق حقوق الإنسان المبرم بين حكومة غواتيمالا والمعارضة المسلحة المتمثلة في الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، وهو طرف في اتفاق السلام العام، عن نتائج ايجابية في مجال تحسين الحالة الأمنية. غير أن العملية مستمرة، وتم توقيع اتفاق بشأن حقوق السكان الأصليين خلال عام ١٩٩٥. وقد أدى انتخاب رئيس يحبذ إجراء الإصلاحات إلى زيادة احتمالات التوصل إلى اتفاق نهائي للسلام بنهاية عام ١٩٩٦، الأمر الذي يمكن أن يعزز عملية العودة. ومع ذلك، فإن امكانية الإدماج المحلي في المكسيك والحالة الأمنية غير المستقرة في غواتيمالا تؤثران على أعداد الراغبين في العودة إلى الوطن.

١٢٠- ونجح برنامج المساعدة المنفّذ في ولايتي كامبيتشي وكينتانا رو المكسيكيتين في زيادة انتاجية مستوطنات اللاجئين من خلال البرامج المشتركة لتقديم القروض والتدريب، أثناء العمل، الموجه نحو إدرار الناتج، مما ساعد اللاجئين على الإعالة الذاتية. وخلال عام ١٩٩٥، استمر إدخال التحسينات على المستوطنات الموجودة في هاتين الولايتين، وبدأ نقل المسؤوليات عن البنية الأساسية والخدمات إلى السلطات المكسيكية. وبينما ستساهم المفوضية، خلال ١٩٩٦، في بعض الترميمات الرئيسية، فإن العمليات اليومية سيقوم بها بصورة متزايدة اللاجؤون أنفسهم والسلطات المكسيكية.

١٢١- وأعلنت الحكومة المكسيكية في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٥ عن اعتزامها السماح للاجئين غير الراغبين في العودة الى وطنهم بالاندماج محلياً. ومن المتوقع، بعد إصدار وثائق الهجرة، أن أغلبية اللاجئين الموجودين في تشياباس ستُنقل الى كامبيتشي وكينتانا رو. وسيتم تدعيم المستوطنات الموجودة في هاتين الولايتين وستُنشأ، عند الاقتضاء، مستوطنات جديدة. ومن الجدير بالذكر أن نسبة ٥٠ في المائة من اللاجئين الغواتيماليين تتألف من أطفال وُلدوا في المكسيك ولهم الحق، بموجب الدستور، في أن يعاملوا كرعايا مكسيكيين.

٣- أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي

١٢٢- إن التطورات السياسية الايجابية في منطقة الكاريبي، ولا سيما في هايتي، أتاحت للمفوضية المضي في أنشطة العودة الطوعية دون توقف. وبنهاية ١٩٩٥، كان ١٢١ ١ لاجئا قد عادوا إلى الوطن. ولا يزال هناك ٩٣٧ لاجئا من هايتي في الجمهورية الدومينيكية، ولكن من المتوقع أن تعود أغلبيتهم إلى الوطن خلال عام ١٩٩٦. وفي الوقت نفسه، تستمر المناقشات بين المفوضية وحكومة الجمهورية الدومينيكية بغية إيجاد حلول مستديمة للاجئين الذين يختارون عدم العودة الى الوطن.

١٢٣- وارتفعت بشكل ملحوظ أعداد ملتمسي اللجوء القادمين من خارج القارة إلى أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي. ففي عام ١٩٩٤، بلغت نسبة ملتمسي اللجوء من خارج القارة ١٣ في المائة في حين وصلت إلى ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٥. وتبين أن هناك اتجاها مماثلا في أجزاء أخرى من منطقة أمريكا اللاتينية، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه.

١٢٤- وفي حين واصلت المفوضية تشجيع العودة الطوعية بوصفها الحل المستديم المفضل في المنطقة الفرعية، استمر أيضا تقديم الدعم للإدماج المحلي.

واو- التطورات الإقليمية في آسيا وأوقيانيا

١٢٥- دُعمت الحلول في آسيا وأوقيانيا بالعودة الطوعية لعدد من لاجئي ميانمار يبلغ ٠٠٠ ٦٢ لاجئ كانوا موجودين في بنغلاديش، وكذلك بالتخطيط لاستكمال خطة العمل الشاملة الخاصة بلاجئي الهند الصينية. ومن الأسباب التي تبعث على القلق تجدر الاشارة إلى تعذر التوصل إلى حل لملتمسي اللجوء القادمين من بوتان، وللاجئين في نيبال، والأعداد الكبيرة الجديدة من المشردين داخليا في سري لانكا. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر وصل عدد اللاجئين الإجمالي في المنطقة إلى نحو ٠,٨ مليون لاجئ. وفي عام ١٩٩٥، بلغ مجموع الإنفاق في المنطقة ٩٥,٨ مليون دولار.

١- جنوب آسيا

١٢٦- فيما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦، عاد نحو ٠٠٠ ٦٢ لاجئ من مسلمي ميانمار عودة طوعية من بنغلاديش إلى ولاية راخين في ميانمار. وقد عاد أكثر من ٠٠٠ ١٤٢ شخص منذ أن بدأت، في نيسان/ابريل ١٩٩٤، عمليات العودة الطوعية المنظمة. ولا يزال هناك حوالي ٠٠٠ ٥٠ شخص في خمسة مخيمات في بنغلاديش، من المتوقع أن يعودوا إلى الوطن خلال عام ١٩٩٦. وتحصل كل أسرة عائدة على مجموعة من مساعدات العودة إلى الوطن تتضمن الضروريات المنزلية، بالإضافة إلى منحة نقدية وإعانة للسكن، وإعاشة لمدة شهرين. وتستفيد جماعات العائدين من أكثر من ٠٠٠ ١ مشروع صغير تمولها المفوضية وتتولى تنفيذها لجان تنمية القرى. وينفذ برنامج الأغذية العالمي برنامجا شاملا للغذاء مقابل العمل، يهدف إلى إصلاح الطرق الفرعية وحفر البِرك الصغيرة لتشجيع تربية المائيات على مستوى القرى. كما تقوم منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالاشتراك مع عدة منظمات غير حكومية محلية ودولية، بتنفيذ برامج للرعاية الصحية، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم، والهياكل الأساسية الريفية والأنشطة المدرّة للدخل، وهي برامج تغطي ٨٠ في المائة من القرى البالغ عددها ١٤٢ قرية التي تتألف منها

مساحة منطقة العودة. ويستطيع موظفو المفوضية الوصول دون عوائق إلى جميع العائدين للتحقق من حسن سير أمورهم المعيشية واندماجهم اجتماعيا واقتصاديا. وبحلول تموز/يوليه ١٩٩٧، ستكون المفوضية قد أنهت تدريجيا أنشطتها التنفيذية في ولاية راخين؛ وهي تعمل الآن على ضمان أن تقوم وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الانمائية الملائمة بتقديم مساعدات مستدامة أطول أجلاً.

١٢٧- وتناقص بشكل طفيف عدد اللاجئين الحضريين المسجلين، من الأفغان بالدرجة الأولى، في دلهي بالهند خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ٠٠٠ ٢٣ لاجئ إلى ٠٠٠ ٢١ لاجئ، منهم حوالي ٥٠ في المائة يحصلون على مساعدة من المفوضية. وفي الربع الأول من عام ١٩٩٥، وعقب توقف الأعمال العدائية بين حكومة سري لانكا ونمور تحرير تاميل ايلام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عاد نحو ٠٠٠ ١٠ لاجئ سريلانكي طوعياً، تحت اشراف المفوضية، من ولاية تاميل نادو الهندية. وبغية تسهيل اندماجهم، استفادت جماعات العائدين في المقاطعات السريلانكية الشمالية الخمس، وهي منتار وفافونيا وترينكومالي وكيلينوشي ومولاتيفو، من تنفيذ مشاريع مصغرة ركزت على التعليم، وإصلاح الطرق، والمياه والمرافق الصحية ودعم الأنشطة المدرّة للدخل. ولا يزال يوجد في المخيمات في الهند نحو ٠٠٠ ٥٢ لاجئ؛ وتفيد التقارير بأن هناك ٠٠٠ ٤٠ شخص آخرين يقيمون خارج المخيمات. ومما أعاق عودة مزيد من اللاجئين السريلانكيين من الهند استئناف الأعمال العدائية في نيسان/ابريل ١٩٩٥، ثم تصاعدها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، مما أدى إلى التشريد الداخلي لأكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ شخص من شبه جزيرة جفنا. وفي كانون الأول/ديسمبر، وبناء على طلب حكومة سري لانكا، ساعدت المفوضية في نقل مواد الإغاثة غير الغذائية إلى الأشخاص المشردين في منطقة فاني الذين وصل عددهم إلى ٠٠٠ ١٥٠ شخص. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، افتتح مكتب المفوضية الميداني في كيلينوشي لرصد حالة السكان المشردين الذين وصلوا إلى هذه المنطقة.

١٢٨- ولم يتسن إيجاد حلول مستديمة لأكثر من ٠٠٠ ٨٩ شخص من بوتان من ملتمسي اللجوء واللاجئين في نيبال، وذلك على الرغم من عقد ست جولات من المحادثات الثنائية بين الحكومتين المعنيتين منذ ١٩٩٤.

٢- شرق وجنوب شرقي آسيا

١٢٩- استمر تركيز المفوضية في كمبوديا خلال عام ١٩٩٥ على متابعة حالة الفئات الضعيفة من العائدين الذين يظل اندماجهم هامشيا بسبب عدم الأمان ومحدودية فرص الحصول على الدخل. وإلى جانب مساعدة ٣٠٠ ٢٠ شخص من الفئات الضعيفة من العائدين ساهمت المفوضية، إلى جانب وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ووكالات غير حكومية، في تلبية الاحتياجات الغوثية لأكثر من ٠٠٠ ١١٣ شخص من المشردين داخليا. وعاد ١٤٥ لاجئا كمبوديًا طوعياً إلى وطنهم بمساعدة المفوضية في عام ١٩٩٥، ولا يزال هناك ٢٧٠ كمبوديًا في بلدان اللجوء الأول الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا، ينتظرون الموافقة على عودتهم. وخلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥، أشرفت المفوضية على سلامة عودة ٨٥٩ ١ كمبوديًا من أصل فييتنامي كانوا قد فروا من كمبوديا قبل انتخابات أيار/مايو ١٩٩٣. وقد تمكنوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية في مقاطعات كومبونغ شنانغ وسييم رياب وبورسات. وإلى جانب مواصلة تقديم مساعدة محدودة إلى العائدين الجدد، سينصب تركيز المفوضية الأساسي في عام ١٩٩٦ على الدور التقليدي إلى حد أبعد وهو مناصرة قانون اللاجئين وتعزيزه، والتماس حلول مستديمة للاجئين والأشخاص الذين تهتم بهم، ودعم تعزيز حقوق الانسان من خلال التعاون الوثيق مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

١٣٠- ارتفع عدد اللاجئين في الصين، حسبما أفادت الحكومة، من ٠٨٦ ٢٨٧ لاجئا في بداية عام ١٩٩٥ إلى ٤١١ ٢٨٨ لاجئا في نهاية آذار/مارس ١٩٩٦، منهم ٩٠٠ ٢٨٦ من فييت نام و٤٥٢ ١ من لاو و٤٠ من كمبوديا. وتركز مساعدات المفوضية أساسا على التوطين المحلي لأغلبية هذه الأعداد من خلال دعم مخططات الصندوق المتجدد للإئتمان الريفي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عاد ٥ كمبوديين و٥٩ لاويًا من الصين إلى بلديهم الأصليين.

١٣١- وفي نهاية عام ١٩٩٥، كان هناك ٢٥٠ ٩٣ لاجئا من ميانمار يعيشون في ٢٨ مستوطنة داخل تايلند على الحدود مع ميانمار، ومنهم ٩٤٠ ٧٥ لاجئا من شعب كارن، و١٥٠ ١١ من شعب مون، و١٦٠ ٦ من شعب كاريني. وتقع هذه المستوطنات في مقاطعات برا شواب كيريكان، وكاشانابوري، وتاك، وماي هونغ سون. وتتلقى هذه المجموعات، التي تنتمي إلى نفس الأصل العرقي لسكان مناطق الحدود في تايلند وترتبط معهم بصلات القرابة، مساعدات من الحكومة التايلندية ومن كونسورتيوم حدود بورما الذي يتألف من خمس منظمات غير حكومية. وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٦، عاد أكثر من ٥٠٠ ٢ لاجئ من شعب مون من مخيم باياو في تايلند إلى مواقع إعادة التوطين داخل ولاية مون في ميانمار، عقب اتفاق لوقف اطلاق النار أبرم بين حكومة ميانمار وحزب ولاية مون الجديد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام موظفو المفوضية في بانكوك ببعثات إلى منطقة الحدود لتفقّد حالة اللاجئين. وقد طلبت المفوضية من الحكومتين المعنيتين تيسير سبل الوصول إلى اللاجئين من ميانمار في تايلند والعائدين إلى ميانمار لرصد أوضاع اللجوء والتأكد من أن عودتهم تتم طواعية وفي أمان.

٣- خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية

١٣٢- حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦، كان أكثر من ٠٠٠ ٧٨ فييتنامي و٠٠٠ ٢٧ لاوي قد عادوا إلى بلديهم الأصليين من بلدان اللجوء الأول في آسيا. وتبقّى في المخيمات نحو٠٠٠ ٣٥ فييتنامي و ٣٠٠ ٦ لاوي. ويشمل هذان العددان ٣٦٥ ٣٣ فييتناميا و ١٦٠ لاويا لم يستوفوا معايير اللجوء التي تنص عليها خطة العمل الشاملة، ومن المنتظر أن يعودوا إلى بلديهم الأصليين. وقد انخفضت إلى حد بعيد حالات العودة الطوعية لكل من الفييتناميين غير اللاجئين واللاويين في عام ١٩٩٥، حيث لم يعد سوى ٦٠٠ ٥ فييتنامي و٥٠٠ ٢ لاوي مقابل ٥٠٠ ١٢ و٦٠٠ ٥، على التوالي، في عام ١٩٩٤. وقد تأثر معدل عودة الفييتناميين واللاويين، على حد سواء، تأثرا ضارا بفعل التطورات التي حدثت في النصف الأول من عام ١٩٩٥ والتي تمخضت عنها آمال كاذبة في اعادة التوطين.

١٣٣- وقد وافقت اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بلاجئي الهند الصينية، في اجتماعها السابع والأخير المعقود في جنيف في ٥ و ٦ آذار/مارس ١٩٩٦، على أن خطة العمل الشاملة ستنتهي رسميا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأكدت اللجنة التوجيهية من جديد أن الخيار الوحيد القابل للتطبيق بالنسبة للفييتناميين غير اللاجئين هو العودة إلى فييت نام في اطار اتفاقات العودة الطوعية أو المنظمة. وستتوقف تدريجيا، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، الأنشطة التي تشرف عليها المفوضية في مجال الرعاية والإعالة وتقديم المساعدة المتعلقة بالعودة إلى الوطن للفييتناميين غير اللاجئين الموجودين في بلدان اللجوء الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، مع اتخاذ ترتيبات ملائمة بالنسبة لهونغ كونغ. وفيما يتعلق بلاو، لاحظت اللجنة التوجيهية أن الحكومات المعنية تضع ترتيبات لضمان التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل للحالات المتبقية في تايلند في ١٩٩٦. واتّفق على مواصلة أنشطة المفوضية في مجال المساعدة المقدمة لإعادة

ادماج العائدين ومجال الرصد في فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وقد حققت المفوضية في جميع الادعاءات المتعلقة بإساءة معاملة العائدين وتبين أنه لم تحدث أية حالة اضطهاد.

١٣٤- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وطوال عام ١٩٩٦، ستواصل المفوضية تزويد كل عائد من اللاجئين اللاويين بمنحة نقدية وحصص من الأرز. كما ستواصل دعم اعادة تأهيل مجموعات العائدين إلى القرى. وستواصل المفوضية، بالتعاون مع وزارة العمل والرعاية الاجتماعية في لاو، واللجنة الأوروبية، وثلاث منظمات دولية غير حكومية (هي منظمة "كونسيرن" بأيرلندا، وكونسورتيوم الولايات المتحدة، ومنظمة "زووا" لرعاية اللاجئين بهولندا)، دعم الأعمال الجارية لتعمير ٢٩ موقعا ريفيا لاعادة التوطين في ١٢ مقاطعة. سيستفيد منها حوالي ١ ٠٠٠ عائد. وفيما يتعلق بحالات العودة إلى فييت نام، ستواصل المفوضية تقديم المساعدات من أجل الإدماج في شكل منح نقدية. ودعم أنشطة تأهيل مجموعات العائدين عن طريق وزارة العمل ومشوّهي الحرب والشؤون الاجتماعية. وفي عام ١٩٩٥، دعمت المفوضية تنفيذ ١٠٩ مشاريع مجتمعية مصغرة تبلغ قيمتها ٢.٥ مليون دولار.

زاي - التطورات الاقليمية في أوروبا

١٣٥- خلال عام ١٩٩٥، اشتملت البرامج والاهتمامات ذات الأولوية في أوروبا على ما يلي: إقامة المؤسسات وتقديم المشورة القانونية في أوروبا الوسطى والشرقية؛ والمشاريع المؤقتة للإدماج المحلي لصالح الأشخاص الأشد احتياجا من بين اللاجئين والمشردين داخليا في أذربيجان، البالغ عددهم ٠٠٠ ٩٠٠ شخص؛ وتنفيذ برامج محدودة لتقديم المساعدات في أرمينيا وجورجيا وشمال القوقاز وأوكرانيا. وعقب التوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، صاغت المفوضية مشروع خطة عمل لمواجهة احتمال عودة وإدماج نحو مليوني شخص. وقد وصل عدد اللاجئين (بمن فيهم الأشخاص المستفيدون من الحماية المؤقتة) في أوروبا في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٣.٤ مليون شخص. وخلال عام ١٩٩٥، بلغ الإنفاق الإجمالي في أوروبا ٢٩١,٩ مليون دولار.

١- أوروبا الوسطى

١٣٦- تشارك المفوضية مشاركة نشطة، كجزء من استراتيجية شاملة تتعلق بالمنطقة، في العملية التشريعية في بلدان أوروبا الوسطى. ولا تزال الجهود تركز على التأثير على التشريعات بغرض وضع اجراءات عادلة وميسرة لتحديد مركز اللاجئ. وبعد أن اعتمدت سلوفاكيا والجمهورية التشيكية تشريعات جديدة تتعلق باللاجئين في عام ١٩٩٥، اعتمد مجلس الشيوخ في رومانيا، في شباط/فبراير ١٩٩٦، مشروع قانون خاص باللاجئين ظل معلقا لأكثر من أربع سنوات. وفي بولندا، وصلت المناقشات الخاصة بتعديل مشروع قانون الأجانب إلى المرحلة البرلمانية النهائية. وقد أبدت السلطات البولندية تعاونا ملحوظا في تعديل نصوص مشروع قانون الأجانب، الذي أصبح الآن متمشيا مع توصيات المفوضية. وفي أوائل ١٩٩٦، أدخلت الحكومة التشيكية تعديلا على قانون اللاجئين سبق اعتماده ويتمثل أحد عناصره الهامة في الغاء مركز اللاجئ بعد مرور خمس سنوات. وبهذا التعديل، أصبح القانون الجديد متمشيا تماما مع أحكام اتفاقية عام ١٩٥١. وتجري المفوضية مناقشات مع السلطات التشيكية حول هذه المسألة وكذلك حول قوانين المواطنة والجنسية؛ وتجرى المناقشات بشأن هذه المسألة الأخيرة بالتعاون مع مجلس أوروبا ومنظمات دولية أخرى. وبالتعاون مع الدول

المعنية، تشترك المفوضية اشتراكا نشطا في رصد تطبيق اتفاقات إعادة القبول التي تم توقيعها مع بلدان الاتحاد الأوروبي وفيما بين دول أوروبا الوسطى.

١٣٧- وإلى جانب الاشتراك في العملية التشريعية، تركز أنشطة المفوضية على إقامة المؤسسات وبناء القدرات، وعلى التدريب وبرنامج محدود للمساعدات، في البلدان التي تفتقر إلى الهياكل الوطنية أو التي لا تغطى فيها جميع الاحتياجات من المساعدات. ومثلما هي الحال في أوروبا الشرقية، تتأثر بلدان هذه المنطقة الفرعية بتحركات الهجرة العابرة بأعداد ضخمة لدرجة أن الفرق بين المهاجرين وملتمسي اللجوء الحقيقيين يصبح غير واضح في أغلب الأحيان.

١٣٨- وتسعى المفوضية إلى مساعدة السلطات المعنية باللاجئين في وسط أوروبا، وذلك من خلال تهيئة الظروف المؤدية إلى ادماج اللاجئين. ولا يزال نقص المساكن التي يستطيع ملتمسو اللجوء واللاجئون المعترف بهم تحمّل تكاليفها يشكل عقبة أمام ادماج اللاجئين بسرعة في الهياكل الاجتماعية الاقتصادية للبلد المضيف. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة للعدد المحدود من اللاجئين المعترف بهم في بلدان أوروبا الوسطى، يؤدي نقص فرص الإدماج إلى تشجيع الانتقال نحو أوروبا الغربية. وبغية معالجة هذه المشكلة، تجري المفوضية اتصالات مبدئية للحصول على أموال من مجلس أوروبا وصندوق التنمية الاجتماعية والمؤسسات الأوروبية الأخرى ذات الصلة.

٢- أوروبا الشرقية (كومنولث الدول المستقلة وتركيا)

١٣٩- واصلت المفوضية تأييد الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تنادي نشوء حالات اللجوء في بلدان كومنولث الدول المستقلة. ونشطت في تقديم مساعدات من أجل تنمية القدرة المؤسسية لمساعدة المشردين والتماس حلول لحالاتهم. وتشترك المفوضية مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية في البحث عن نهج شامل ازاء مشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين وسائر أشكال التشرد غير الطوعي في كومنولث الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، وذلك في إطار التحضير لمؤتمر إقليمي. وتوفر هذه العملية محفلا لمناقشة مسائل تتعلق بالارتحالات غير المنظمة في كومنولث الدول المستقلة وتقييم النطاق والنتائج في اطار غير سياسي.

١٤٠- ومن المنتظر أن يعتمد المؤتمر، المقرر عقده في جنيف في ٣٠ و٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، برنامج عمل واستراتيجية شاملة يوفران الإطار اللازم لأنشطة المتابعة الرامية إلى ادارة التدفقات الهجرية، وإلى تنمية القدرات المؤسسية لتفادي التشرد الجماعي. وستقدم المفوضية أيضا إلى المؤتمر، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة، ورقة تتضمن خطة للأنشطة المقبلة في المنطقة. وقد اشتركت في هذه العملية جميع بلدان كومنولث الدول المستقلة، البالغ عددها ١٢ بلدا، بالإضافة إلى دول ومنظمات حكومية دولية معنية أخرى، وذلك بعقد اجتماعين للخبراء، وجولتين تضمنتا ثلاثة اجتماعات على المستوى دون الإقليمي، وثلاثة اجتماعات عقدتها لجنة الصياغة. ومن المنتظر إنجاز وثيقة المؤتمر في الإجتماع الرابع للجنة الصياغة المقرر عقده في أوائل أيار/مايو في مينسك، ويليه مباشرة مؤتمر تحضيري.

١٤١- وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، اشتركت المفوضية في بعثة لتقييم الاحتياجات، مشتركة بين الأمم المتحدة/المانحين، نظمّتها إدارة الشؤون الانسانية، إلى أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، لاستعراض

الاستراتيجيات الحالية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مجال تلبية احتياجات اللاجئين والمشردين في القوقاز. وعقد اجتماع ختامي في ٥ و٦ آذار/مارس ١٩٩٦ في تبليسي ضم جميع المشتركين في هذا التقييم المشترك، إلى جانب المنظمات غير الحكومية والبلدان المانحة المعنية. وستستخدم النتائج التي تم التوصل إليها في إعداد النداء المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٦ لصالح القوقاز، المقرر إصداره في حزيران/يونيه.

١٤٢- وفي أرمينيا، قصرت المفوضية تدخلها على أضعف الفئات بين اللاجئين البالغ عددهم ٠٠٠ ١٥٠ لاجئ. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، اعتمدت أرمينيا قانون المواطنة الذي يعطي الحق في المواطنة الأرمينية للاجئين ذوي الأصل العرقي الأرميني. ونظرا لهذا القانون المؤاتي، تقوم المفوضية في عام ١٩٩٦ بتعزيز وتسهيل الإدماج المحلي للاجئين من خلال تطبيق قانون المواطنة وتنفيذ أنشطة تؤدي إلى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

١٤٣- وفي أذربيجان، تتمثل الأهداف المحددة لبرنامج المفوضية لعام ١٩٩٦ في تسهيل الإدماج المحلي المؤقت لأشد الأشخاص احتياجا من بين المشردين داخليا واللاجئين البالغ عددهم ٠٠٠ ٩٠٠ شخص، وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم من الناحية الاقتصادية، ريثما تتضح نتيجة مفاوضات السلام الجارية التي قد تمهد السبيل أمام وضع حلول مستديمة لصالحهم.

١٤٤- ونظرا لعدم إحراز تقدم ملحوظ بين الطرفين الأبخازي والجورجي حول مسألة العودة الطوعية المنظمة للمشردين داخليا البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠٠ شخص، فستكون أهداف المفوضية لعام ١٩٩٦ هي تقليل اعتماد المشردين داخليا على المساعدات الخارجية، وتعزيز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات لهؤلاء الأشخاص، والبدء في تطبيق تدابير بناء الثقة التي يستفيد منها ٠٠٠ ٣٥ شخص عادوا تلقائيا إلى مناطقهم الأصلية في مقاطعة غالي في منطقة أبخاز.

١٤٥- وبينما كانت المفوضية تعتزم إنهاء عملية الطوارئ في شمال القوقاز لصالح المشردين من الشيشان (الاتحاد الروسي) في نهاية عام ١٩٩٥، حدثت تطورات جديدة أدت إلى تدفقات إضافية من النازحين إلى الجمهوريات المجاورة المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، استجابت المفوضية لطلب من حكومة الاتحاد الروسي بمواصلة الأنشطة الإنسانية لصالح النازحين من الشيشان في عام ١٩٩٦. وبهذا الصدد، ستصدر إدارة الشؤون الانسانية نداءً منقحا مشتركا بين الوكالات وموجها إلى المجتمع الدولي، تدرَج فيه احتياجات المفوضية لمواصلة تنفيذ أنشطتها المرتبطة بهذه الأزمة المستمرة.

١٤٦- وبناء على طلب حكومة أوكرانيا، أوفدت بعثة لتقصي الحقائق في شباط/فبراير ١٩٩٦. وذكر الفريق الذي اضطلع بالبعثة أن نحو ٠٠٠ ٦٠ شخص من تتار القرم أصبحوا الآن عديمي الجنسية و/أو في حالة تشبه حالة اللاجئين. وقد يبرر ذلك نوعا من مشاركة المفوضية لا يزال الأمر يقتضي تعريف نطاقه وطبيعته. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن السلطات الأوكرانية قد بدأت مؤخرا، بدعم إيجابي من المفوضية، في تطبيق إجراءات لتحديد مركز اللاجئ استفادت منها مجموعة أولى من ملتمسي اللجوء. وخلال عام ١٩٩٦، ستواصل المفوضية دعم المؤسسات الحكومية المعنية بمسائل اللاجئين/ملتمسي اللجوء.

١٤٧- وأهم أهداف المفوضية في بيلاروس وجمهورية مولدوفا هي تقديم المساعدة القانونية إلى الحكومتين لتسهيل الإنضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧. وإنجاز قوانينهما المتعلقة باللاجئين، ووضع إجراءات محددة لتسجيل اللاجئين وتحديد مركز اللاجئ. ومن المزمع أيضا تحديد المجموعات التي تهتم بها المفوضية وإعداد برامج محددة لتقديم الدعم.

١٤٨- وفي تركيا، يتمثل هدف المفوضية في الأجل الطويل في مساعدة الحكومة على وضع اجراءات مرضية لتحديد مركز اللاجئ، وهي اجراءات من المقرر أن تأخذ في الاعتبار الأصول العرقية المتنوعة لملتمسي اللجوء الوافدين إلى هذا البلد. وإلى أن يتحقق المزيد من التقدم في هذا المجال، ستواصل المفوضية تقديم خدمات الرعاية والإعالة لملتمسي اللجوء الموجودين في مراكز الاستقبال التي تديرها الحكومة ريثما تفحص طلباتهم؛ وستواصل إعادة توطين اللاجئين الذين تعترف بهم المفوضية. وعلاوة على ذلك، سيتلقى البوسنيون الذين يعيشون في مخيم كيركلاري وفي اسطنبول مساعدات من المفوضية.

٣- أوروبا الغربية

١٤٩- استمر في عام ١٩٩٥ الاتجاه نحو انخفاض أعداد طلبات اللجوء، حيث تقدم نحو ٠٠٠ ٢٦٤ شخص بطلبات للجوء في أوروبا الغربية، مقابل ٠٠٠ ٢٩٩ في عام ١٩٩٤. ويمكن أن يُعزى انخفاض عدد الطلبات إلى قيام الدول بتطبيق تدابير أكثر تقييدا بغية كبح الهجرة ككل. ومن الأمثلة على هذه التدابير تجدر الاشارة إلى اشتراطات تأشيرة الدخول، والإجراءات المعجلة، ومفهوم البلد الثالث الآمن ومفهوم البلد الأصلي الآمن. وبالإضافة إلى انخفاض أعداد طلبات اللجوء، انخفض أيضا عدد ملتمسي اللجوء الذين مُنحوا مركز اللاجئ بموجب اتفاقية عام ١٩٥١. وملتمسي اللجوء الذين سمح لهم بالبقاء لأسباب انسانية أو في إطار الحماية المؤقتة. غير أن معدل الاعتراف باللاجئين بموجب الاتفاقية قد ارتفع من حوالي ١١ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى نحو ١٦ في المائة في عام ١٩٩٥. وإحدى المعضلات التي تواجهها دول أوروبا الغربية هي معرفة كيفية تثبيط وتقييد استخدام قنوات اللجوء وفي الوقت نفسه ضمان أن يحصل الأشخاص المحتاجون فعلا للحماية الدولية على هذه الحماية وضمان عدم إعادتهم إلى أوضاع قد تعرض حياتهم للخطر.

١٥٠- وقد أثار توقيع اتفاق السلام للبوسنة والهرسك، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مسألة وقف تقديم الحماية المؤقتة لملتمسي اللجوء من يوغوسلافيا السابقة في أوروبا، كما أثار توقعات بعودة اللاجئين بأعداد كبيرة.

١٥١- وفي أعقاب آخر اجتماع في سلسلة اجتماعات الفريق العامل المعني بالمسائل الإنسانية في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أعدت المفوضية، بالتشاور مع الأطراف المعنية، مشروع خطة للعمليات المتعلقة بالعودة إلى البوسنة والهرسك في تاريخ مبكر وبشكل سلمي ومنظم وتدريجي. وتتضمن الخطة نصوصا تتعلق برفع الحماية المؤقتة بمجرد استيفاء شروط معينة، وردت الإشارة اليها بوصفها علامات. وقدمت المفوضية رسميا خطتها التنفيذية المتعلقة بالحلول المستديمة، في إطار المرفق ٧ للاتفاق الإطاري العام للسلم في البوسنة والهرسك وما يرتبط به من حركات إقليمية لعودة اللاجئين، إلى اجتماع عامل رفيع المستوى عقد في أوسلو في ٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وبغية تأمين وجود ملائم للمفوضية في بلدان أوروبا الغربية التي يوجد فيها عدد كبير من الأشخاص القادمين من يوغوسلافيا

السابقة، أدرج نص في اطار العمليات الخاصة ليوغوسلافيا السابقة يتعلق بتعيين ضباط اتصال مؤقتين في ١٩٩٦ في المكاتب الإقليمية في بروكسل وستكهولم وفيينا والمكتب الفرعي في بون.

١٥٢- وتواصل المفوضية الحوار غير الرسمي مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن مسائل اللجوء واللاجئين. وخلال عام ١٩٩٥، كُثفت المناقشات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على مسألة تحقيق الاتساق فيما يتعلق بالمادة ١ ألف من اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، وهي مسألة تمس جوهر ولاية المفوضية ذاته. وتضمن الموقف المشترك النهائي الذي توصلت اليه الدول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ عددا من العناصر المتمشية مع تفسير المفوضية. غير أن موقف الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بمسألة مهمة هي مسألة الاضطهاد من جانب وكلاء غير وكلاء الدولة، لا يعكس الآراء التي أعلنت عنها المفوضية.

١٥٣- وخلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥، أعد الفريق المعني بالهجرة والتابع للاتحاد الأوروبي مشروعا لورقة موقف مشترك بشأن حالة القصّر غير المصحوبين الذين تخلى عنهم في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأدرجت الورقة على جدول الأعمال لمناقشتها خلال فترة رئاسة ايطاليا للاتحاد الأوروبي (كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦). ويتضمن مشروع النص اشارات إلى اعادة هؤلاء القصّر غير المصحوبين إلى أوطانهم، والمعايير الأساسية لمعاملتهم، ورد فعل الاتحاد الأوروبي إزاء وصول مجموعات من القصّر. وحتى الآن، لم يرد في النص أي حكم يتعلق بملتمسي اللجوء من القصّر غير المصحوبين، وهي مسألة تأمل المفوضية أن يتم النظر فيها. وكذلك أدرجت مسألة القصّر غير المصحوبين بوصفها مسألة ذات أولوية على جدول أعمال المشاورات الحكومية الدولية بشأن سياسات اللجوء واللاجئين والهجرة؛ وسيعَد تقرير يصف الممارسات المختلفة المتبعة في الدول المشاركة.

٤- يوغوسلافيا السابقة

١٥٤- مع تطبيق اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي وقعت عليه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ حكومة البوسنة وصرب البوسنة، ومع إعادة فتح الطرق عبر مطار سراييفو، استؤنفت حركة مرور المساعدات الإنسانية. ونص الاتفاق أيضا على زيادة حرية التنقل لسكان سراييفو؛ وعلى زيادة عمليات تبادل أسرى الحرب وفقا لخطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ونقل المصابين من غوراجدة وحرية الاقامة.

١٥٥- وبوجه عام كانت عمليات تسليم إمدادات المعونة في البوسنة والهرسك ناجحة في بداية عام ١٩٩٥، حيث عملت قوافل الشاحنات التابعة للمفوضية وخطوط التموين الجوي في سراييفو على نقل أكبر كمية من الإمدادات لتكوين مخزون للطوارئ تحسبا لاحتمالات سد الطرق في وقت لاحق من السنة؛ ونُقل كذلك ما يلزم من مواد ووقود لفصل الشتاء إلى سراييفو والجيوب الشرقية. واتُخذت ترتيبات مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتوزيع أكبر كمية ممكنة من أسمدة البذور ومبيدات الآفات في أنحاء البوسنة والهرسك قبل بدء موسم الغرس في آذار/مارس.

١٥٦- وبعد ذلك، تدهورت الحالة الأمنية بوجه عام في البوسنة والهرسك إثر فشل الأطراف المتحاربة في تمديد سريان اتفاق وقف الأعمال العدائية بعد انتهائه في نيسان/ابريل ١٩٥٥؛ ونتج عن ذلك أن أصبحت التنقلات بالغة الصعوبة واضطرت المفوضية إلى مواجهة عقبات تتزايد باطراد. واتسعت رقعة القتال وازدادت أعداد السكان الذين اضطروا إلى الفرار من منازلهم وإلا لقوا حتفهم. وقد تأثرت قدرة

المفوضية على تقديم المساعدات في البوسنة والهرسك تأثرا شديدا. وتوقفت عملياتها كلها تقريبا في الأراضي التي يسيطر عليها الصرب وفي الجيوب، خاصة بعد الغارات الجوية التي شنّها حلف شمال الأطلسي في ٢٥ و٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥ وما نتج عن ذلك من تصاعد النزاع وأزمة الرهائن.

١٥٧- وأدت سلسلة من الأحداث الخطيرة التي وقعت في مطار سراييفو إلى وقف التموين الجوي الإنساني في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٥؛ ولم يتسن استئنافه إلا بعد أكثر من خمسة أشهر. في أيلول/سبتمبر. وبعد اتفاق دايتون، أوقفت العملية اعتبارا من بداية عام ١٩٩٦.

١٥٨- واستمر صرب كرايينا والقوات الموالية للقائد البوسني المتمرد فكرت عبديتش في سد الطرق أمام قوافل الشاحنات التابعة للمفوضية والمتوجهة إلى جيب بيهاتش، وتوقفت جميع الامدادات تقريبا منذ أيار/مايو ١٩٩٤. وظلت الأوضاع الانسانية حرجة إلى أن استعادت حكومة البوسنة جيب بيهاتش في ٧ آب/أغسطس. وأدى ذلك إلى رحيل نحو ٠٠٠ ٢٠ من سكان قريتي فيليكا كلادوسا وكازين، الموالين لعبديتش، ووصلوا إلى كرواتيا وهم في حالة مروّعة. وقدمت المفوضية، ومعها وكالات إنسانية أخرى، المساعدة الغذائية وغير الغذائية والمأوى والمياه والمرافق الصحية والمساعدة الطبية. وحصلت المفوضية، في النهاية، على ترخيص بإقامة مخيم في كوبلنسكو وسُمح لها بتنفيذ عملية لنقل الإمدادات اللازمة لفصل الشتاء. ومع تحسن الأحوال في بيهاتش، بدأت المفوضية تنفيذ برنامج للعودة الطوعية بالاشتراك مع الحكومة البوسنية. ووقت إعداد هذا التقرير، كان هناك أقل من ٠٠٠ ٦ لاجئ من المقرر نقلهم إلى مخيم غازينتشي.

١٥٩- وطوال السنة، استمرت الضغوط على الأقليات لدفعها إلى مغادرة منطقة بانيا لوكا؛ وتفاقمت الأوضاع بوصول تدفقات من اللاجئين من غرب سلافونيا. ورصد موظفو المفوضية المسؤولون عن الحماية الحالة عن كثب، وسعوا إلى معالجة الأوضاع من خلال الزيارات الميدانية لمجموعات الكروات والمسلمين.

١٦٠- وفي أيار/مايو ١٩٩٥، وصل نحو ٥٠٠ ٤ شخص من أصل صربي من غرب سلافونيا إلى القطاع الشرقي، بينما فر حوالي ٥٠٠ ٢ شخص إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد تم إيواؤهم في منازل الأهالي وفي مراكز جماعية. وقدمت المفوضية مساعدات أساسية غذائية وغير غذائية، وخاصة إلى المسنين.

١٦١- ونتيجة لسقوط الجيبين الشرقيين المسلمين سربرينيتشا (في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥) وزيبا (في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥) في أيدي قوات صرب البوسنة اضطر ٠٠٠ ٣٦ شخص إلى الرحيل إلى منطقتي توزلا وزينيتشا. واستطاعت المفوضية تدبير ايواء ٠٠٠ ١١ شخص في المراكز الجماعية حول توزلا. وفي قاعدة توزلا الجوية، قدمت المفوضية بالتعاون مع قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية مساعدات إلى الوافدين الجدد من سربرينيتشا. وفي نهاية تموز/يوليه، تم التوقيع على اتفاق بين الحكومة البوسنية والمفوضية يتعلق بالأسر المستضيفة، لتقديم مساعدة محدودة إلى ٥٠٠ ٤ أسرة مستضيفة في منطقة توزلا. وبعد سقوط زيبا، أقامت المفوضية وقوات الحماية التابعة للأمم المتحدة مخيما للمرور العابر في زينيتشا حيث كان يتم تسجيل الوافدين الجدد وتقديم المساعدات لهم. وتم إيواء حوالي ٣٠٠ ٤ من الأشخاص المشردين في مراكز جماعية - زوّدت بالمواد الغوثية الأساسية في الطوارئ - ولدى أسر مستضيفة. وأدى استيلاء القوات الكرواتية في أواخر تموز/يوليه على غلاموتش وغراهوفو إلى فرار ٠٠٠ ١٤ صربي إلى شمال البوسنة. وبعد ذلك، توجه العديد منهم إلى بانيا لوكا. وأرسلت المفوضية مواد

الإغاثة، بما في ذلك الأغذية والأغطية المصنوعة من البلاستيك والمواد اللازمة للمرافق الصحية، وذلك لمساعدة الأشخاص المشردين.

١٦٢- وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، نفد بسرعة مخزون مواد المعونة الذي كانت المفوضية قد أعدته في بانيا لوكا، وذلك بسبب تدفق حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ من كرايينا؛ واستحضرت عن طريق البر من بلغراد كميات إضافية من امدادات الطوارئ الغذائية وغير الغذائية. وأتاحت المفوضية الوقود اللازم لاحتياجات انتقال اللاجئين حيث توجه معظمهم بالتدريج إلى صربيا (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية). وأقيمت على طول الطريق إلى صربيا محطات لتوزيع المعونة. وبعد ذلك، توجهت طائرات تابعة للمفوضية إلى بلغراد حيث تم تجديد مخزون مواد الإغاثة من هناك. وعلاوة على ذلك، وضعت الحكومة البريطانية تحت تصرف المفوضية طائرتين مروحيتين لنقل مواد الاغاثة من زغرب إلى بانيا لوكا.

١٦٣- ومن بين الحالات التي بعثت على القلق حالة السكان الصرب الباقين في كرايينا، ومعظمهم من المسنين والضعفاء الذين يعيشون في قرى نائية ومعزولة. وتم إبلاغ الحكومة الكرواتية، على أعلى المستويات وفي مناسبات عديدة، بحالات انتهاك حقوق الانسان، بما في ذلك إحراق وسلب الممتلكات في غياب أصحابها. والغارات المستمرة وأعمال العنف الوحشية؛ كما تم إبلاغها بالانتقادات الخطيرة الموجهة من المجتمع الدولي. وتم تحديد أضعف الفئات بين الصرب الباقين وقدمت اليهم المساعدات.

١٦٤- وساعدت المفوضية سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على التصدي للتدفقات الضخمة من اللاجئين من كرايينا. وقامت المفوضية بتوزيع المساعدات الغذائية وغير الغذائية والوقود ومساعدات الطوارئ. وقد أثرت تدفقات اللاجئين الضخمة تأثيرا كبيرا على برامج المساعدات التي تنفذها المفوضية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حيث تضاعف عدد اللاجئين.

١٦٥- وتابعت المفوضية عن كثب حالة المسلمين من زيبا وسربرينيتشا، الذين يقدر عددهم بـ٨٠٠ شخص، المحتجزين في ميتروفو بولجه وفي سلينوفيتشا (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية). وبغية تفادي أية محاولة ممكنة لإعادتهم قسراً إلى المناطق التي يسيطر عليها صرب البوسنة في البوسنة والهرسك، طلبت المفوضية من السلطات أن تعتبرهم لاجئين. ويتمتعون بالتالي بحماية المفوضية، وأعربت عن استعدادها التام لمساعدتهم في تقديم طلباتهم لإعادة التوطين في بلدان ثالثة. ومع التوقيع على اتفاق السلم والتقسيم الجديد لأراضي البوسنة والهرسك، أرجئت إجراءات إعادة التوطين بالنسبة لعدة حالات، على أمل أن يتمكن اللاجئون من العودة إلى مناطقهم الأصلية.

١٦٦- وفي الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٥، تحسنت الحالة السياسية والعسكرية تحسنا ملحوظا. وبدأ سريان اتفاق لوقف اطلاق النار بين الأطراف المتحاربة في البوسنة والهرسك في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر، ولا يزال الإتفاق مطبقا بوجه عام. وأسفر هذا الوضع الجديد عن اتفاق بين الجانبين الكرواتي والمسلم حول عودة المشردين إلى مناطق متنازع عليها في وسط البوسنة وإلى القطاع الشرقي في كرواتيا، وتوقيع اتفاق أساسي بين السلطات الكرواتية والسلطات الصربية من القطاع الشرقي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ونص الاتفاق على مرحلة انتقالية مدتها ١٢ شهرا وعلى الشروط الأمنية المتعلقة بإعادة إدماج المنطقة تحت السلطة الكرواتية.

١٦٧- وقام موظفو المفوضية بزيارات متكررة إلى جاجتشي وترافنيك وبوغوجنو لرصد التقدم في تنفيذ عمليات عودة الأسر البوسنية المسلمة والأسر الكرواتية. وفي حين تمكنت بعض الأسر الكرواتية من العودة إلى بوغوجنو وترافنيك، لم يُسمح لأي مسلم بالعودة إلى جاجتشي وستولاك.

١٦٨- وعقب التوقيع في دايتون في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على الإتفاق الإطاري العام للسلم في البوسنة والهرسك، استمرت المفوضية في العمل بوصفها الوكالة الرائدة في المجال الانساني؛ وطبقا للمرفق ٧ بالاتفاق، كلّفت بأن تضطلع، بالتشاور الوثيق مع الأطراف، بإعداد وتنفيذ خطة تسمح بالعودة المنظمة للاجئين والمشردين.

١٦٩- وفي مواجهة تصاعد الاحتياجات الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة، صدر في ١٥ أيلول/سبتمبر نداء تكميلي للنداء المنقح المشترك بين الوكالات بشأن يوغوسلافيا السابقة، الصادر في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥، وذلك لمواجهة الارتفاع الهائل في عدد المشردين داخليا واللاجئين عقب الأحداث التي وقعت منذ أيار/مايو ١٩٩٥. وقد ازداد مستوى الهدف المعدّل المشترك بين الوكالات بمقدار ٤٤.٨ مليون دولار، أي من ٤٧٠ مليون دولار إلى ٥١٤.٨ مليون دولار. وارتفع الجزء الخاص بالمفوضية، والبالغ ٢٠٦.٤ مليون دولار، إلى ٢٢٢.٧ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، صدر نداء جديد هو نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل يوغوسلافيا السابقة، بمبلغ ١٧٩.٦ مليون دولار، لتمويل تقديم المساعدات الانسانية طوال فصل الشتاء إلى ٣.٣ مليون مستفيد في يوغوسلافيا السابقة، من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/ابريل ١٩٩٦. وبلغ الجزء الخاص بالمفوضية ٧٠.٩ مليون دولار.

حاء - التطورات الإقليمية في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط

١٧٠- استضافت منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط زهاء ٤.٦ مليون شخص ممن يهمون المفوضية من بينهم ٣.٦ مليون لاجئ. وركزت برامج المفوضية على بناء القدرات والمؤسسات، خاصة في جمهوريات آسيا الوسطى الخمس. وعاد إلى الوطن خلال عام ١٩٩٥ زهاء ٣٤٨ ٠٠٠ لاجئ أفغاني وعزز وجود المفوضية في أفغانستان أملاً في تشجيع عودة المجموعة المتبقية في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية من اللاجئين الأفغانيين البالغ عددهم ٢.١ مليون شخص. وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط أُحرز مزيد من التقدم في تخطيط وتطبيق حلول دائمة للحالات التي اتخذت شكلاً مستقراً نسبياً. وبلغ إجمالي ما أُنفق في عام ١٩٩٥ في المنطقة ١٠٦ ملايين دولار تقريباً.

١ - جمهوريات آسيا الوسطى

١٧١- من بين ما يزيد على ٠٠٠ ٥٠٠ من الطاجيكستانيين المشردين داخلياً الذين اضطروا إلى هجر ديارهم خلال الحرب الأهلية والنزاع الإثني لعام ١٩٩٢، خاصة في منطقة خاتلون، عاد زهاء ٩٥ في المائة إلى مناطق نشأتهم في أواخر عام ١٩٩٥. ولا يزال هناك نحو ٠٠٠ ١٤ مشرد داخلياً في منطقة غورنو - بادخستان. كذلك عاد زهاء ٠٠٠ ٤٣ طاجيكستاني ممن فروا إلى شمال أفغانستان إلى وطنهم بمساعدة المفوضية بينما لا يزال هناك ٦٠٠ ١٧ طاجيكستاني في منطقتي كندوز ومزار الشريف بأفغانستان.

١٧٢- ومع عودة أغلبية المشردين داخلياً واللاجئين من الطاجيكستانيين إلى مناطق نشأتهم، حققت المفوضية الأهداف الرئيسية لعمليتها في طاجيكستان التي تغطي ثلاث سنوات وانسحبت تدريجياً في الربع الأخير من عام ١٩٩٥. ونُقلت بعض معدات المفوضية ومرافقها إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تولت بنجاح مهمة رصد حقوق الإنسان في مناطق العودة، التي كانت تضطلع بها المفوضية. وتم بناء نحو ١٨ ٠٠٠ منزل للعائدين الطاجيكستانيين في منطقة خاتلون بمواد بناء وفرتها المفوضية. ويجري تنفيذ المرحلة الأخيرة من عملية توفير مواد البناء لتشييد منازل إضافية. وكُلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برامج المفوضية الأخرى للمساعدة المادية أي المشاريع السريعة التأثير وبرامج تنمية المشاريع الصغيرة التي عززت الظروف الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى العودة الطوعية إلى الوطن.

١٧٣- وفي آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ فتحت المفوضية ثلاثة مكاتب اتصال في كازاخستان وكيرجستان وتركمانستان فأصبحت المفوضية بذلك ممثلة في كل جمهوريات آسيا الوسطى الخمس (ويوجد مركزا الاتصال الآخران في طاجيكستان وأوزباكستان). إن الهدف الأول للمفوضية في جمهوريات آسيا الوسطى هو مساعدة الحكومات والشركاء التنفيذيين في تهيئة الظروف الملائمة لإدارة فعالة لتنقلات السكان من خلال النهج العملي المنحى المتمثل في بناء القدرات والمؤسسات.

١٧٤- ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ نظم خبير استشاري قانوني تابع للمفوضية مجموعة من الحلقات الدراسية المحلية في طاجيكستان خُصصت للقضاة وغطت مواضيع مثل القانون الدستوري والجنائي واستقلال السلطة القضائية والأساليب الإدارية للمحاكم والعلاقات بين القضاة والمدعين العامين. وشرعت المفوضية أيضاً في تقديم المساعدة لإعادة توطين اللاجئين من أصل إثني كازاخستاني في كازاخستان وإعادة توطين اللاجئين من أصل إثني كيرجيستاني في كيرجستان. وتشمل الخطط المتعلقة بأنشطة عام ١٩٩٦ في كل جمهوريات آسيا الوسطى إنشاء مركز إقليمي لإدارة الهجرة، والتكليف ببحوث بشأن العلاقات بين المجموعات الإثنية، وتقديم الدعم المادي للوزارات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية وتوفير المساعدة القضائية وتنظيم سلسلة من الحلقات التدريبية بشأن قانون اللاجئين وحقوق الإنسان. وستأخذ برامج المفوضية لآسيا الوسطى في الاعتبار برنامج العمل الذي يُتوقع أن يعتمد في مؤتمر كومنولث الدول المستقلة (انظر الفقرة ١٤٠ أعلاه).

٢- جنوب غرب آسيا

١٧٥- على الرغم من العقبات الكثيرة المعروفة التي تواجهها العملية في أفغانستان وخاصة العقبات المتصلة باستمرار الأعمال العدائية هناك، لا تزال العودة الطوعية إلى الوطن تشكل الحل الدائم المفضل بالنسبة لـ ٢,١ مليون من الأفغانيين الذين ما زالوا، حسب التقارير، موجودين في البلدين المجاورين أي باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وخلال عام ١٩٩٥، عاد إلى أفغانستان ٣٤٨ ٠٠٠ لاجئ منهم ١٥٣ ٠٠٠ من باكستان (ساعدت المفوضية ٧٧ ٠٠٠ منهم) و ١٩٥ ٠٠٠ من جمهورية إيران الإسلامية (ساعدت المفوضية ٩٢ ٠٠٠ منهم). أما داخل أفغانستان فقد اتجهت أنشطة المساعدة، المضطلع بها دعماً للعودة إلى الوطن، بصورة متزايدة إلى المجتمعات المحلية بعد اعتماد الاستنتاج من جانب اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والأربعين (A/AC.96/839، الفقرة ٣٢). ونفذت المكاتب الفرعية الخمسة للمفوضية ما مجموعه ٣٨٦ مشروعاً سريع التأثير في مختلف أنحاء باكستان، وجرى العدد الأكبر منها في قطاعات التعليم والري والنقل. ونُقلت عملية تسليم منحة العودة إلى الوطن للعائدين من نقطة المغادرة في كيتا، باكستان، إلى مكان مركزي في

مدينة كاندهار الواقعة في جنوب أفغانستان. وشُرع في تنفيذ برنامج للإقراض المضمون جماعياً لفائدة النساء في شمال أفغانستان لتعزيز القدرة الاقتصادية للأسر المعيشية عن طريق توفير ائتمانات بشروط ميسرة ومقبولة. ويجري النظر في وضع برامج ائتمانية أخرى بالتعاون مع البنك Grameen Bank/Trust.

١٧٦- وكانت نسبة عودة اللاجئين الطاجيكستانيين إلى الوطن في شمال أفغانستان أدنى مما كان مُقدراً خلال عام ١٩٩٥ حيث بلغ عدد من اختار العودة إلى الوطن ١ ٠٥٣ شخصاً. وبذلك وصل العدد الإجمالي للعائدين منذ عام ١٩٩٣ إلى ٤٢ ٠٠٠ شخص. ولا يزال هناك ٧ ٣٠٠ لاجئ يتلقون المساعدة في مخيم ساخي (مزار) وما يقدَّر بـ ١١ ٥٠٠ شخص منتشرين في جميع أنحاء مقاطعة كندوز. وسينظر البرنامج الآن في خيارات للتوطين المحلي للمجموعة المتبقية.

١٧٧- وفي شباط/فبراير ١٩٩٦ بلغ عدد اللاجئين الأفغانيين المسجلين الذين يعيشون في باكستان أكثر من ٨٦٤ ٠٠٠ شخص حسب التقارير. وظلت الجهود تستهدف، إلى جانب تشجيع العودة الطوعية إلى الوطن، ترشيد برنامج المساعدة بغية تحقيق فعالية مُثلى لتكلفة الموارد المتاحة، مع إبقاء المساعدة عند مستوى مناسب لمتطلبات المعيشة الدنيا. وبعد انتهاء التوزيع العام للأغذية في المخيمات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ تم توجيه المساعدة المتبقية في المقام الأول إلى الأنشطة على صعيد المجتمعات المحلية والى الفئات المستضعفة مع القيام في الوقت ذاته ببناء قدرة اللاجئين على الاعتماد على الذات. وفي هذا الصدد، كان تعزيز لجان إدارة شؤون اللاجئين، الذي يسر المشاركة في إدارة بعض الأنشطة القطاعية على أساس المجهود الذاتي، واحداً من الأهداف. وركزت الأنشطة الرئيسية للمفوضية على الخدمات الصحية والتعليم وتوليد الدخل والتدريب على المهارات لأغراض العودة إلى الوطن.

١٧٨- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت جمهورية إيران الإسلامية تستضيف أكبر عدد للاجئين في العالم حيث بلغ هذا العدد ٤٢٠ ٠٠٠ ١ أفغاني و٥٨٥ ٠٠٠ عراقي (من الأكراد والعرب) يعيشون في مناطق متفرقة في جميع أنحاء البلد. وقامت الحكومة، تحت ضغط الحالة الاقتصادية الصعبة في عام ١٩٩٥، بسحب الإعانات التي كانت تقدمها للصحة والتعليم مما ألحق ضرراً بالسكان المحليين واللاجئين على حد سواء، لكن هذا الضرر كان أشد بالنسبة للفئات الضعيفة من اللاجئين. لذلك شرعت المفوضية، ضمن البرنامج الجاري، في تنفيذ عدد من التدابير المؤقتة المحددة، في قطاعي الصحة والتعليم لتخفض إلى أقصى حد كل أثر سلبي على رفاه اللاجئين واعتمادهم المحتمل على الذات.

١٧٩- ولئن كان من المتوقع أن تظل العودة الطوعية إلى الوطن تشكل أنجع حل دائم بالنسبة للاجئين في جمهورية إيران الإسلامية فإن الاعتراف يزداد الآن باستصواب النظر أيضاً في حلول دائمة أخرى إذا أريد حل المشاكل بصورة مرضية وواقعية.

١٨٠- لذلك أعلنت حكومة جمهورية إيران الإسلامية في مستهل عام ١٩٩٦ استعدادها لبدء مشاورات مع المفوضية بهدف البحث عن نهج شامل لحل مشكلة من تبقى من اللاجئين في البلد. لذا فإن برنامج المفوضية للمساعدة في جمهورية إيران الإسلامية سيسترشد في توجهه العام بقرارات السياسة العامة المتعلقة بكيفية البحث عن مختلف خيارات الحل الدائم وإتاحتها لكل مجموعة من اللاجئين.

٣- شمال أفريقيا

١٨١- يتواصل في الجزائر، في عام ١٩٩٦، برنامج مساعدة ما يقدّر بـ ٠٠٠ ٥٠ من أهالي مالي (٠٠٠ ٢٨) والنيجر (٠٠٠ ٢٢) الذين التمسوا اللجوء في جنوب الجزائر. وأعادت السلطات الجزائرية تجميعهم في أربعة مراكز تقع في مقاطعات أدرار وتمنراست واليزي. وقد أثرت الأحوال السائدة في الجزائر تأثيراً طفيفاً فقط، حتى الآن، على تنفيذ برنامج المساعدات.

١٨٢- وبالنسبة لأبناء مالي الموجودين في الجزائر، شُرع عام ١٩٩٥ في تنفيذ عملية تجريبية لاعادتهم إلى الوطن طبقاً لما كان متوقعاً في الاتفاق الرباعي الأطراف (الجزائر - مالي - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - المفوضية) الذي وقع في باماكو، مالي، في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤. بيد أن الحالة السائدة في شمال مالي أخرت تنفيذ عملية العودة الجماعية المنظمة إلى الوطن. ومع ذلك تم الإبلاغ عن عودة تلقائية إلى الوطن من الجزائر إلى مالي والنيجر شملت حوالي ٠٠٠ ٨ مالي و٢٤٥ لاجئاً من النيجر.

١٨٣- وعلى الرغم من توقيع اتفاق ثلاثي الأطراف في باماكو في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ من أجل عودة أبناء مالي اللاجئين من موريتانيا، لم تسمح الأوضاع في شمال مالي بتنظيم عملية واسعة النطاق للعودة إلى الوطن إلا في منتصف عام ١٩٩٥ عندما لوحظ تنقل تلقائي كبير للاجئين من مخيم اللاجئين في موريتانيا: حيث عاد إلى الوطن تلقائياً زهاء ٤٠٠ ٨ لاجئ بين حزيران/يونيه ١٩٩٥ وشباط/فبراير ١٩٩٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ نُفذ مشروع تجريبي وضعته المفوضية من أجل العودة المنظمة إلى الوطن استفاد منه ٢٤٧ ٢ لاجئاً. ونتيجة لذلك انخفض مجموع الأشخاص الذين تُقدم لهم المساعدة في المخيمات إلى ٣٠٠ ٣٣ مشرد.

١٨٤- واعتمد مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ القرار ١٠٤٢ الذي مدد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. وطبقاً للتوصية الواردة في التقرير الذي أعده فريق تقني تابع للمفوضية عن مهمته والمؤرخ في شباط/فبراير ١٩٩٥ واصلت المفوضية استكمال خطة عام ١٩٩١ بشأن العودة إلى الوطن ومشروع الميزانية من أجل عودة ما يقدّر بـ ٠٠٠ ١٥٠ شخص. وتواصل المفوضية تنفيذ برنامجها لتوفير مساعدة تبلغ قيمتها ٣.٥ مليون دولار لـ ٠٠٠ ٨٠ من بين أضعف اللاجئين الذين يقدر عددهم الاجمالي بـ ٠٠٠ ١٦٥ شخص. والى حين التثبت من تحقيق تقدم في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتوطين، ستواصل المفوضية الاستعدادات المطلوبة التي يمكن الاضطلاع بها في هذه المرحلة.

٤- الشرق الأقصى

١٨٥- قدمت المفوضية في عام ١٩٩٥ مساعدة لـ ٣٤٩ ٧ كردياً عراقياً ليعودوا إلى ديارهم، وبخاصة من جمهورية إيران الإسلامية. ويشمل المشروع الذي تنفذه المفوضية لتغطية احتياجاتهم عقب وصولهم المساعدة في ميدان النقل والمواشي/والمأوى كجزء من مجموعة خدمات تستهدف تشجيع الاندماج الاقتصادي للعائدين.

١٨٦- وخلال عام ١٩٩٥ تم إيواء نحو ٠٠٠ ١٦ مواطن تركي من أصل كردي في مخيم أطروش في شمال العراق. وبسبب استمرار الخوف على أمن اللاجئين وسلامتهم تم في أواخر عام ١٩٩٥ نقل المقيمين في

مخيم "أطروش - ألف" وإيواؤهم في مخيم "أطروش - باء". ولا تزال هناك شواغل أمنية في مخيم أطروش. وتتولى المفوضية تقديم المساعدة في مجال الصحة والتعليم والمأوى في أطروش بينما يتولى برنامج الأغذية العالمي توفير الغذاء.

١٨٧- وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المفوضية تنفيذ أنشطتها التقليدية في العراق لفائدة الأشخاص الذين تشملهم ولايتها. وتقدم المفوضية المساعدة، حسب الحاجة، لزهاء ٥٠٠ ٣٨ لاجئ من أصل إيراني، يسكن معظمهم في مخيم الطاش للاجئين وفي محافظتي ميسان ووسيط. كذلك قدمت المفوضية في العراق المساعدة لـ ٥٥٦ لاجئاً مختلفي الأصل.

١٨٨- وقامت مؤخراً بعثات من النرويج وفنلندا معنية بإعادة التوطين بزيارة للعراق برعاية المفوضية لمقابلة لاجئين من مخيم الطاش الذي يأوي ٥٠٠ ٢٢ لاجئ إيراني من أصل كردي. وأعربت بلدان أخرى أيضاً عن رغبتها في إرسال بعثات مماثلة إلى العراق. وتقدم المفوضية المساعدة للأشخاص الذين يغادرون العراق عن طريق الأردن للاستيطان من جديد.

١٨٩- ولم يبلّغ عن أي تقدم في تبادل اللاجئين بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق. ولكن توقعاً لنجاح المفاوضات بين حكومتي العراق وجمهورية إيران الإسلامية بشأن عودة مواطنيهما طوعا إلى الوطن والتي توجت، حسب التقارير، بتوقيع مذكرة تفاهم في عام ١٩٩٥، ستواصل المفوضية اتصالاتها مع الطرفين لضمان تنقل منظم للأشخاص الذين يختارون العودة إلى الوطن.

١٩٠- وفي عام ١٩٩٥ واصلت حكومة المملكة العربية السعودية تقديم مساعدتها إلى اللاجئين العراقيين في مخيم رفحا. وقامت المفوضية بمراقبة كمية ونوعية المساعدة ومتابعة قضايا الحماية واضطلعت بالإجراءات اللازمة لدى السلطات المحلية عند الاقتضاء. وخلال عام ١٩٩٥ أُعيد توطين ٤٣٠ ٤ شخصاً في أكثر من عشرة بلدان. وعاد إلى الوطن ما مجموعه ٥٢٠ شخصاً ممن طلبوا رسمياً أن يُنقلوا إلى بلدان منشئهم. وفي ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ وصل عدد اللاجئين العراقيين في مخيم رفحا إلى ٠٨٠ ١٣ شخصاً.

١٩١- وفي نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦، وصل عدد اللاجئين في الجمهورية العربية السورية إلى ٢٤٨ ٣٧ لاجئاً منهم ٢٠٨ ٣٥ عراقيين و٠٣١ ١ صومالياً و٣٠٠ ايرتري و٣٠٠ بوسني و٤٠٩ من مواطني بلدان أخرى. واستمرت المفوضية في مساعدة ٠٤٨ ٤ شخصاً يقيمون في مخيم الحول للاجئين وفي دمشق. وخلال عام ١٩٩٥ أُعيد توطين ما مجموعه ٥٠٦ لاجئين عراقيين بينما قُدمت لـ ٢٣ شخصاً من أصول مختلفة المساعدة للعودة طوعاً إلى بلدان منشئهم.

١٩٢- وفي ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ بلغ عدد اللاجئين في مصر ٨١٦ ٧ لاجئاً أغلبيتهم صوماليون وسودانيون بالإضافة إلى مجموعة مكونة من ١٨٦ شخصاً عديم الجنسية و١٦ شخصاً من فئة "بدون" (الكويت سابقا). وقدمت المفوضية المساعدة للفلسطينيين الذين طردوا من الجماهيرية العربية الليبية في أواخر عام ١٩٩٥ وانقطع بهم في سلّوم على الحدود مع مصر. ويوجد حالياً ١٧٩ شخصاً يعيشون في ظروف قاسية في منطقة الحدود. وما فتئت المفوضية تجري اتصالات وثيقة مع جميع الأطراف المعنية لمعالجة الحالة وتحديد طريقة عمل ملائمة.

١٩٣- وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٥ حددت السلطات اليمنية والمفوضية موقعا لمخيم جديد في شكره، جنوب اليمن، ليحل محل مخيم الكود الذي دُمر خلال الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤.

١٩٤- وسيستضيف هذا المخيم، متى اكتمل، زهاء ٠٠٠ ٩ لاجئ صومالي منهم نحو ٠٠٠ ٤ لاجئ نُقلوا مؤقتاً إلى مخيم الجاهين و٠٠٠ ٥ آخرين يعيشون في ضواحي عدن. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ تم التعاقد مع منظمة غير حكومية اسمها الشركاء من أجل التنمية، لمساعدة المفوضية في تنفيذ مشروع الرعاية والإعالة لفائدة اللاجئين الصوماليين.

١٩٥- ويتلقى زهاء ٠٠٠ ٣ لاجئ صومالي ممن بقوا في صنعاء، مع اللاجئين الحضريين، منذ أوائل عام ١٩٩٥، مساعدة طبية ومالية. وتقدم المفوضية هذه الخدمات بالتنسيق مع المنظمة غير الحكومية المحلية "التعاون الدولي من أجل التنمية".

١٩٦- ونظراً للوضع المتقلب السائد في الصومال، لم يعد سوى ١٥٣ صومالياً إلى وطنهم. ومن بين مجموع اللاجئين الاثيوبيين عاد ٦٥ لاجئاً إلى وطنهم في عام ١٩٩٥ وما زال ٦٨٥ لاجئاً يعيشون في مخيم في تعز بجنوب اليمن.

الفصل الرابع

تمويل أنشطة المساعدة المادية

١٩٧- في عام ١٩٩٥ بلغت الميزانية الختامية للمفوضية ١,١٧ مليار دولار. وقدمت الجهات المانحة زهاء مليار دولار نقداً وعيناً على السواء، مقابل تبرعات بلغ مجموعها ١,٠٦ مليار دولار في عام ١٩٩٤. وحافظت اليابان وهولندا وبلدان الشمال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على مستويات تمويلها الممتازة. وظلت الهبات الواردة من الجهات المانحة الخاصة ومصادر غير حكومية عند مستويات مماثلة لمستويات عام ١٩٩٤.

١٩٨- وفي عام ١٩٩٥ ظل تمويل البرامج العامة، كما كان في عام ١٩٩٤، يشكل الأولوية العليا. وهذه البرامج تمثل الأنشطة الرئيسية لفائدة اللاجئين وتمنح المفوضة السامية مرونة كبيرة في معالجة حالات الطوارئ وعمليات العودة الطوعية إلى الوطن. وفي عام ١٩٩٥ واصل تمويل البرامج العامة اتجاهه نحو الارتفاع. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ كانت المفوضية قد تلقت ٣٣٥ مليون دولار من أجل البرامج العامة مقابل ٣٢٩ مليون دولار في العام السابق. وبفضل الدخل الثانوي الذي جاء في صورة مبالغ مرحلة من العام السابق وإلغاءات لالتزامات السنوات السابقة وعوائد الفائدة وشتى التحويلات استطاعت المفوضية أن ترحّل ٥٢ مليون دولار تقريبا إلى عام ١٩٩٦. وساعد هذا الترحيل على تغطية النفقات في مستهل عام ١٩٩٦ قبل أن تؤكد الجهات المانحة تقديم مبلغ الـ ١٠٥ ملايين دولار الذي أعلن عنه في مؤتمر إعلان التبرعات في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

١٩٩- وفي عام ١٩٩٥ مثلت العمليات الخاصة مرة أخرى نحو ثلثي الأنشطة التنفيذية للمفوضية. ووجهت نداءات، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الإنسانية، من أجل عمليات في يوغوسلافيا السابقة وبرنامج إعادة الأفغان إلى وطنهم، وحالة الطوارئ في رواندا - بوروندي، وليبيريا فضلاً عن البرامج المنفّذة في القرن الأفريقي وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة. ووجهت المفوضية نداءاتها الخاصة من أجل أمريكا الوسطى، وعودة الموزامبيقيين والأنغوليين إلى وطنهم، والعودة إلى ميانمار وخطة العمل الشاملة وعدد من العمليات الأخرى. وربما كان نقص الموارد لتمويل العمليات في منطقة البحيرات الكبرى أكبر تحدٍ واجهته المفوضية خلال عام ١٩٩٥. وعانى البرنامج من نقص مزمن في الأموال مما أعاق العمليات الميدانية. وخلال عام ١٩٩٥ قامت المفوضية بجمع زهاء ٦٦٢ مليون دولار للعمليات الخاصة وعمليات العودة إلى الوطن وحالات الطوارئ بالإضافة إلى المبالغ المدرجة في إطار البرامج العامة.

٢٠٠- ودخلت المفوضية السنة الخامسة على التوالي من الانفاق الاستثنائي، وهي السنة الخامسة التي يتجاوز فيها الانفاق والميزانيات مستوى المليار دولار. وحُدد هدف للبرامج العامة في عام ١٩٩٦ هو ٤٤٥,٣ مليون دولار وهو أكبر هدف من هذا القبيل حتى الآن. وبالنسبة للبرامج الخاصة، تحتاج المفوضية إلى نحو ٩٥٠ مليون دولار. ولا تزال الاحتياجات من أجل العمليات في رواندا - بوروندي فضلاً عن عمليات العودة إلى الوطن في أفريقيا وآسيا تمثل أولويات عاجلة، شأنها شأن البرامج المنفّذة في يوغوسلافيا السابقة وكومنولث الدول المستقلة ودول البلطيق.

الفصل الخامس

العلاقات مع المنظمات الأخرى

ألف - التعاون بين المفوضية وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة

١- استعـــراض قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

٢٠١- يدعو قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وشُرع في تنفيذ عملية حكومية دولية وأخرى مشتركة بين الوكالات لمتابعة هذا القرار. وشاركت المفوضية بنشاط في كلتا العمليتين.

(أ) العملية الحكومية الدولية

٢٠٢- قررت اللجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية للمفوضية في اجتماعها لما بين الدورات المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أن تستعرض القرار وقائمة القضايا الارشادية من حيث الجوانب الرئيسية الثلاثة لاستراتيجية المفوضة السامية - الاستجابة في حالات الطوارئ والحلول والوقاية.

٢٠٣- ونظرت اللجنة الدائمة خلال اجتماعها المعقود في كانون الثاني/يناير في جوانب الاستجابة للطوارئ. وبحثت مجموعة ما بنته المفوضية من قدرات مالية وتنفيذية للاستجابة لحالات الطوارئ بمزيد من الفعالية، واستعرضت مذكرات التفاهم المبرمة بين الوكالات من قبل المفوضية والتي تكتسي أهمية بالنسبة للاستجابة للطوارئ وبحثت القضايا المتصلة بالنداءات الموحدة بما في ذلك الطرق التي يمكن أن تعزز بها استجابة عملية النداءات الموحّدة لاحتياجات البرمجة في المفوضية. وفي نيسان/أبريل انصب تركيز اللجنة الدائمة على مسألة الحلول. وشمل ذلك استعراضاً لدور المفوضية في إعادة ادماج اللاجئين العائدين إلى بلدانهم الأصلية وضرورة الربط على نحو فعال يمكن التنبؤ به بين هذه العملية والتنمية الأطول أجلاً أو جهود التعمير لتأمين حلول مستديمة فيما يخص العودة إلى الوطن. ونظرت أيضاً في دور المفوضية في توفير الحماية في بلدان المنشأ والصلة بين الحماية والمساعدة على الاندماج من جديد. وآثرت اللجنة الدائمة، في اجتماعها المعقود في حزيران/يونيه، أن تركز بصورة خاصة على دور المفوضية في الوقاية بينما ستقوم في أيلول/سبتمبر بمعالجة عدد من القضايا العامة بما في ذلك التنسيق.

٢٠٤- وستتمخض مناقشات اللجنة الدائمة عن استنتاجات أولية تعتمدها اللجنة التنفيذية في دورتها السنوية التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وتغطي مجموعة المواضيع التي نوقشت في الاجتماعات المعقودة بين دورات اللجنة الدائمة. وستوفر هذه الاستنتاجات أساساً لمزيد من المناقشات بين الوكالات والمناقشات الحكومية الدولية.

(ب) العملية المشتركة بين الوكالات

٢٠٥- أنشأت إدارة الشؤون الإنسانية فرقة عمل مكونة من أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وحددت فرقة العمل، التي اجتمعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وشباط/فبراير ١٩٩٦، عدداً من المجالات التي ينبغي الاهتمام بها لسد الثغرات ومعالجة اختلالات التوازن الموجودة في نظام الاستجابة الإنسانية وأنشأت مجموعة من الأفرقة العاملة لبحث كل واحد منها. وتدعم المفوضية هذه العملية المشتركة بين الوكالات وقد شاركت بنشاط في فرقة العمل ومختلف أفرقتها العاملة.

(ج) ربط العملية المشتركة بين الوكالات بالعملية الحكومية الدولية

٢٠٦- دعت المفوضية إدارة الشؤون الإنسانية إلى إطلاع كل اجتماع من اجتماعات اللجنة الدائمة للمفوضية على التقدم المحرز في العملية المشتركة بين الوكالات وفي المناقشات الجارية في مجالس الإدارة الأخرى لضمان الربط الفعال بين العملية المشتركة بين الوكالات والعملية الحكومية الدولية السالفتي الذكر. ونظمت أولى هذه الجلسات الاطلاعية في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وتعهدت إدارة الشؤون الإنسانية بأن تضمن، من خلال المعلومات المقدمة إلى مجالس إدارة الوكالات الأخرى، عرض القضايا الرئيسية المثارة في مناقشات اللجنة الدائمة على المجالس الأخرى والعكس بالعكس.

٢- المشاركة في المحافل الأخرى

٢٠٧- شاركت المفوضية بنشاط في مختلف المحافل الأخرى وخاصة في إطار أعمال لجنة التنسيق الإدارية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، حيث تم وضع مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة للأنشطة العملية في إطار الاستمرارية من الإغاثة في حالة الطوارئ إلى التنمية. وأدى الشروع في تنفيذ المشاريع السريعة التأثير، في إطار مختلف العمليات المنفذة في جميع أنحاء العالم، إلى توقيع اتفاقات مشتركة بين الوكالات من أجل بلدان بعينها. ولإلقاء الضوء على القضايا والتحديات والتوصل إلى حلول مشتركة واصل موظفو المفوضية مشاركتهم في حلقات العمل المتعلقة بإدارة التنسيق الميداني المعقودة من أجل كبار ممثلي منظومة الأمم المتحدة.

٢٠٨- وشاركت المفوضية في فرقة العمل التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية مؤخراً بشأن العمالة وأسباب العيش المستدامة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، وتهيئة بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار فرق العمل هذه، تود المفوضية أن توجه الانتباه إلى حالة اللاجئين والعائدين وغيرهم من الأشخاص الذين يهمونها وإلى مسألة الاندماج الاجتماعي لمنع الصراع الاجتماعي الذي قد يسبب تدفقات للاجئين إلى الخارج.

٢٠٩- ولترشيد التعاون فيما بين الوكالات واصلت المفوضية في عام ١٩٩٥ تحليل تعاونها الرسمي مع وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة الأخرى مع التركيز على اللجان والمصارف الاقليمية. ووقعت مذكرات تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بهدف تشجيع وتيسير العمل التعاوني المنتظم والممكن التنبؤ به مع هذه المنظمات. وتم توقيع مذكرات تفاهم محلية مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في موزامبيق وأفغانستان بشأن إعادة ادماج اللاجئين العائدين والمشردين داخلياً.

٢١٠- وشاركت المفوضية، جنباً إلى جنب مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، في الأعمال التحضيرية للمؤتمرات والأحداث المقبلة التي ترعاها الأمم المتحدة وساهمت في هذه الأحداث بنشاط. وركزت هذه الأعمال بالدرجة الأولى على السنة الدولية للتسامح (١٩٩٥) والسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية - الموئل الثاني (١٩٩٦) ومؤتمر القمة العالمي للأغذية (١٩٩٦).

باء - العلاقات مع المنظمات الدولية والحكومية الدولية الأخرى

٢١١- بالإضافة إلى تعاون المفوضية الوثيق مع شركائها الدوليين والحكوميين الدوليين التقليديين مثل المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واصلت المفوضية تعزيز تعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خاصة في القوقاز ومناطق أخرى من كومنولث الدول المستقلة، ومع شتى أجهزة الاتحاد الأوروبي ولا سيما مكتب الشؤون الإنسانية للجماعة الأوروبية. وواصلت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة في عام ١٩٩٥ تعاونهما المثمر في القيام بحملات إعلامية جماهيرية موجهة على وجه الخصوص إلى المهاجرين المحتملين من الاتحاد الروسي والبلدان الأخرى الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة. وتعاونت المفوضية مع مصرف التنمية الأفريقي في رواندا وأقامت علاقة مع مصرف التنمية الآسيوي. وخلال عام ١٩٩٥ تعاونت المفوضية مع المنظمات الحكومية الدولية على أساس اتفاقات مخصصة الغرض إذ لم تبرم أية مذكرات تفاهم رسمية.

جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

٢١٢- ركز مجال النشاط الرئيسي للمفوضية على متابعة عملية الشراكة في العمل المشتركة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع منظمات غير حكومية في كل من المقر والميدان. ولتحقيق ذلك تلقى مكتب منسق المنظمات غير الحكومية الدعم من مراكز الاتصال التابعة للمنظمات غير الحكومية التي أنشئت في الشُعب والمكاتب الاقليمية في المقر. وعلاوة على ذلك، أنشئت في مختلف المكاتب الميدانية أفرقة عاملة معنية بالشراكة في العمل لمناقشة التوصيات ذات الأولوية وتنفيذها.

٢١٣- وشمل اجتماع عام ١٩٩٥ مع المنظمات غير الحكومية السابق لاجتماع اللجنة التنفيذية، لأول مرة، عروضاً قدمتها مراكز الاتصال الاقليمية التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالشراكة في العمل. واستندت تقاريرها إلى مساهمات المنظمات غير الحكومية من مختلف المناطق وركزت على تجارب المنظمات غير الحكومية في تنمية عملية الشراكة.

٢١٤- واستمر منسق المنظمات غير الحكومية في تنظيم جلسات اطلاعية دورية للمنظمات غير الحكومية في المقر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير عُقدت تسع جلسات إطلاعية بشأن منطقة البحيرات الكبرى وقضايا الحماية ومؤتمر كومنولث الدول المستقلة ويوغوسلافيا السابقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت الهيئة التنفيذية للمجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين التي تمثل مركز الاتصال المعني بالشراكة في العمل بالنسبة لأوروبا مرتين مع مدير المكتب الاقليمي لأوروبا وكبار الموظفين المعنيين بالحماية والعلاقات الخارجية لمعالجة القضايا المتصلة بجملة أمور منها التعاون بين المفوضية والمجلس الأوروبي للاجئين

والمنفيين في أوروبا الوسطى والشرقية واحتجاز ملتمسي اللجوء، والاستراتيجية ووجودهما في أوروبا الغربية، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية على الصعيد القطري.

٢١٥- وأدرجت المفوضية مدخلات المنظمات غير الحكومية في النص النهائي "لدليل الشركاء المنفذين إلى إدارة البرامج" الجديد (انظر الفقرة ٦٩). وعملت شعبة البرامج والدعم التشغيلي بنشاط مع المنظمات غير الحكومية في وضع وتعزيز معايير المساعدة. واستمرت الأنشطة في ميدان التخطيط للطوارئ الذي تعتبر فيه المنظمات غير الحكومية شريكاً أساسياً. وتقوم شعبة الحماية الدولية حالياً بإعداد دليل ميداني للمنظمات غير الحكومية بشأن الحماية بمساهمة من المنظمات غير الحكومية أيضاً.

٢١٦- وأُجريت مناقشتان رئيسيتان مع مجموعة واسعة تمثل المنظمات غير الحكومية بشأن التكاليف العامة وجمع الأموال من القطاع الخاص. وفي المناقشة حول المسألة الأخيرة وضحت المفوضية الهدف الرئيسي لأنشطتها بأنه يرمي إلى إذكاء الوعي بقضايا اللاجئين. أما المناقشات بشأن المسألة الأولى فعارية وشملت عرضاً قدمته المنظمات غير الحكومية إلى أعضاء اللجنة التنفيذية (انظر الفقرة ٦٤).

٢١٧- واستفاد ما يزيد على ١ ٥٠٠ مشارك من المنظمات غير الحكومية من الدورات التدريبية التي نظمتها المفوضية في جميع أنحاء العالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين المواضيع التي شملها التدريب الحماية (العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة التوطين) ومواضيع تقنية (التغذية والخدمات الاجتماعية والأنشطة المدرة للدخل) وإدارة البرامج، والتخطيط الموجه إلى السكان وتدريب المدربين.

٢١٨- وعُقدت اجتماعات المتابعة الاقليمية للشراكة في العمل الخاصة بآسيا وأمريكا الوسطى وغرب أفريقيا في سري لانكا (أيار/مايو ١٩٩٥) وكوستاريكا (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) وكوت ديفوار (آذار/مارس ١٩٩٦). وضمت هذه الاجتماعات مراكز اتصال المفوضية والمنظمات غير الحكومية من بلدان كل منطقة من هذه المناطق. وحدد اجتماع آسيا التوصيات ذات الأولوية المتعلقة بالتنسيق وتبادل المعلومات لأغراض التنفيذ خلال عام ١٩٩٥. وركز اجتماع كوستاريكا على أنشطة عام ١٩٩٦ المتصلة بالحماية وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية والتأهب للطوارئ في عام ١٩٩٦، بينما حدد اجتماع غرب أفريقيا أنشطة العودة إلى الوطن وإعادة الادماج/إعادة التأهيل بوصفهما مجالين رئيسيين هامين سيتطلبان تقاسم المعلومات والمتابعة بانتظام بين البلدان خلال عام ١٩٩٦.

٢١٩- وأدت عملية الشراكة في العمل إلى زيادة انتظام التنسيق مع المنظمات غير الحكومية وتعزيز التعاون في الاستجابة للتحديات التي تواجهها أسرة المساعدة الإنسانية.

٢٢٠- ومُنحت ميدالية نانسين لعام ١٩٩٥ إلى غراسا ماشيل اعترافاً بمساهماتها البارزة في الجهود الإنسانية وخاصة في ميدان التعليم في الجنوب الأفريقي.

الجدول ١
انفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٥ حسب المكتب
الاقليمي/البلد والأنواع الرئيسية لأنشطة المساعدة
(جميع مصادر الأموال - بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	نوع المساعدة						المجموع
	مساعدة الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية الى الوطن(أ)	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم الإداري	
١- أفريقيا*							
Angola			5,403.8	197.0		191.9	5,792.7
Benin		2,598.5	1,720.0	31.0	1.0	191.6	4,542.1
Burundi		20,765.5	2,829.6	137.6	12.7	337.8	24,083.2
Central African Republic		3,312.8	827.2	251.9	0.3	70.3	4,462.5
Cote d'Ivoire	51.1	8,919.4	84.3	3,202.8	5.2	404.0	12,666.8
Djibouti		2,055.0	1,729.4		19.9	246.7	4,051.0
Eritrea		1,096.2	8,566.0			186.7	9,848.9
Ethiopia		9,293.0	5,253.0	3,948.8	249.8	963.2	19,707.8
Ghana		2,580.8	22.8	70.7	2.5	243.4	2,929.2
Guinea	3,200.3	17,186.8	836.8	7.0		252.9	21,484.7
Kenya		23,835.2	5,767.9	973.2	568.0	2,168.3	33,312.6
Liberia		3,945.1	1,473.9	57.8		362.4	3,839.2
Malawi		4,900.2	1,005.6	0.7	1.7	177.5	6,085.7
Mozambique		220.0	39,991.8	4.0		1,268.6	41,484.4
Rwanda		7,485.6	27,754.7		0.8	416.0	35,657.1
Senegal		1,774.1		1,709.6	1.7	538.0	4,023.4
Sierra Leone		927.8	302.6	46.9		50.3	1,327.6
Somalia		171.9	3,290.9				3,462.8
Sudan		4,665.6	2,809.3	7,018.4	141.5	1,105.8	15,760.6
Uganda	2,222.9	4,555.8	12.3	16,100.7	0.6	555.0	23,447.3
United Rep.of Tanzania	254.2	56,516.5	287.8	982.0	0.3	509.5	58,550.3
Zaire	4,103.8	93,192.7	436.5	2,805.8	40.9	384.3	100,964.0
Zambia		1,083.4	343.4	1,358.3	2.9	328.4	3,096.4
Zimbabwe		1,296.3	2,010.1	26.1		133.6	3,465.9
Southern Africa		2,507.3	2,800.0	785.6	1.3	619.4	6,713.6
West Africa		6,639.2	2,660.2	1,651.1	17.4	233.8	11,164.7
Other countries in Africa	2,000.0	16,948.2	617.6	1,048.6	6.2	78.1	20,698.7
Sub-total (1)	11,832.3	296,492.7	118,837.5	42,368.5	1,074.7	12,017.5	482,623.2
٢- آسيا وأوقيانيا							
Bangladesh		5,927.9	1,713.8	11.6	3.1	387.3	8,043.7
China		286.0	12.5	2,393.6	2.9	204.9	2,899.9
Hong Kong		11,208.8	1,526.8		268.8	477.9	13,482.3
Nepal		6,176.1		439.5		258.1	6,873.7
Philippines		1,183.1	1,218.8		1,473.0	124.5	3,999.4
Thailand		8,620.6	824.6	66.6	358.6	647.4	10,517.8
Viet Nam		1,650.5	485.7	6,330.0	4.0	186.3	8,656.5
Other countries in Asia		11,396.9	22,572.6	4,065.6	456.8	1,779.1	40,271.0
Australia and New Zealand		877.1	59.6	38.2		87.8	1,062.7
Sub-total (2)	0.0	47,327.0	28,414.4	13,345.1	2,567.2	4,153.3	95,807.0
٣- أوروبا							
Armenia		5,864.7				176.9	6,041.6
Austria		462.2	1.5	1,077.8	3.2	184.4	1,729.1
Azerbaijan	1,369.9	6.6		4,175.0		256.9	5,808.4
France			98.6	2,138.2		111.7	2,348.5
Georgia	1,244.7	3,321.4	566.0			312.2	5,444.3
Germany		123.8		2,774.0		109.2	3,007.0
Greece		2,015.8	4.8		8.9	119.1	2,148.6
Hungary		2,289.2	1.0	257.4		95.8	2,643.4
Italy		2,486.8		1,813.6	9.9	359.0	4,669.3

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	نوع المساعدة						المجموع
	مساعدة الطوارئ	الرعاية والإعالة	العـــودة الطوعية الى الوطن(أ)	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم الإداري	
Russian Federation	10,435.8	6,839.7	88.3	52.1	6.3	406.5	17,828.7
Spain			3.5	949.3		179.5	1,132.3
Turkey		4,044.5	4.7	0.8	518.7	363.2	4,931.9
United Kingdom			96.6	1,759.3		127.4	1,983.3
Former Yugoslavia		215,234.4	1,969.0	136.8	425.0	3,796.1	221,561.3
Central countries		3,411.0	5.1	755.7	1.4	311.0	4,484.2
CIS countries		636.1	12.4		4.0	53.9	706.4
Northern & Baltic countries		265.0		1,025.3	1.6	83.3	1,375.2
Western countries		620.0	3.1	3,085.8	2.9	319.1	4,030.9
Sub-total (3)	13,050.4	247,621.2	2,854.6	20,001.1	981.9	7,365.2	291,874.4
٤- الأمريكتان							
Canada			13.5	1,077.7		70.1	1,161.3
Guatemala			5,234.4	1,663.7	0.1	551.6	7,449.8
Mexico		1,498.8	1,862.6	5,289.5	0.1	640.8	9,291.8
United States of America	35.8		17.9	2,485.1		180.5	2,719.3
Northern South American countries	247.9	1,668.9	292.7	664.4	28.7	388.0	3,290.6
Central American countries		274.5	412.9	4,026.5	0.2	377.5	5,091.6
Southern South American countries		2,819.8	146.0	2,464.2	6.4	432.9	5,869.3
Sub-total (4)	283.7	6,262.0	7,980.0	17,671.1	35.5	2,641.4	34,873.7
٥- جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط							
Afghanistan		1,215.0	9,628.5			241.6	11,085.1
Algeria		5,749.6	471.2		0.6	45.9	6,267.3
Cyprus		6,036.3			3.8	117.4	6,157.5
Egypt		1,920.2	1.0	1,154.3	29.5	206.0	3,311.0
Iran (Islamic Republic of)		982.0	6,995.3	12,674.8	19.2	469.5	21,140.8
Iraq		3,336.7	884.0		1,507.1	321.9	6,049.7
Mauritania		5,798.2	559.5		0.7	222.7	6,581.1
Pakistan		15,253.6	3,097.0	27.3	2.0	886.3	19,266.2
Yemen		3,389.6	260.0	1,269.3	10.0	100.7	5,029.6
Central Asian Republics	3,561.0	72.7	7.1	5,800.0		444.8	9,885.6
Other countries in North Africa		1,427.5	2,872.7	52.4		66.7	4,419.3
Other countries in Western Asia		5,462.2	96.1	723.5	244.0	271.0	6,796.8
Sub-total (5)	3,561.0	50,643.6	24,872.4	21,701.6	1,816.9	3,394.5	105,990.0
٦- المقر الرئيسي والبرامج الأخرى والمشاريع العالمية والاقليمية	12,533.5	47,895.6	8,920.2	11,354.4	725.4	50,343.5	131,772.6
TOTAL (1-6)	41,260.9	696,242.1	191,879.1	126,441.8	7,201.6	79,915.4	1,142,940.9
of which : General Programme	15,964.0	241,810.3	20,140.4	86,096.2	6,402.6	34,644.8	405,058.3
Special Programmes	25,296.9	454,431.8	171,738.7	40,345.6	799.0	45,270.6(ب)	737,882.6
UN Regular Budget						27,936.7	27,936.7

* باستثناء شمال أفريقيا التي أدرجت في المجموعة ٥: جنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط.

(أ) بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى العائدين في بلدان المنشأ.

(ب) بما في ذلك صندوق إسكان الموظفين الميدانيين الدوليين والمرافق الأساسية.

الجدول ٢

التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(بدولارات الولايات المتحدة)

الحالة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

١٩٩٥			الجهة المانحة	١٩٩٦		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		المجموع	البرامج العامة	البرامج الخاصة
			ألف- الحكومات			
50,000		50,000	Algeria			
49,985		49,985	Argentina	50,000	50,000	
6,021,748	5,828,013	11,849,761	Australia	11,430,868	10,150,376	1,280,492
470,000	533,605	1,003,605	Austria	445,545	445,545	
1,446,833	2,365,169	3,812,002	Belgium	3,423,500	1,693,072	1,730,428
	5,000	5,000	Bhutan			
11,749,923	3,845,668	15,595,591	Canada	2,698,358	835,645	1,862,713
20,000		20,000	Chile			
250,000		250,000	China	250,000	250,000	
18,995		18,995	Colombia			
6,299	1,000	7,299	Cyprus			
19,060,891	25,963,116	45,024,007	Denmark	19,543,345	18,018,018	1,525,327
			Djibouti	1,000	1,000	
			Egypt	5,934	5,934	
6,874,634	5,468,982	12,343,616	Finland	1,333,333		1,333,333
2,845,579	5,074,906	7,920,485	France			
6,414,023	10,801,757	17,215,780	Germany	14,306,770	6,293,706	8,013,064
5,000		5,000	Ghana			
300,000	30,000	330,000	Greece	300,000	300,000	
10,000		10,000	Holy See	10,000	10,000	
20,000		20,000	Hungary	20,000	20,000	
77,882	46,000	123,882	Iceland	68,913	68,913	
4,000	24,984	28,984	Indonesia	4,000	4,000	
1,637,395	1,173,845	2,811,240	Ireland	999,435		999,435
40,116		40,116	Israel			
7,459,512	6,234,724	13,694,236	Italy	503,145		503,145
25,705,250	95,009,559	120,714,809	Japan	29,282,090		29,282,090
6,000		6,000	Lao People's Democratic Republic			
43,103		43,103	Liechtenstein	51,367	43,103	8,264
261,911	742,049	1,003,960	Luxembourg	101,695	101,695	
20,000	150,000	170,000	Malaysia			
2,008		2,008	Malta			
50,000	50,000	100,000	Mexico			
8,230		8,230	Monaco	7,986	7,986	
			Morocco	15,000	15,000	
	500	500	Namibia			
32,484,841	42,064,535	74,549,376	Netherlands	35,703,198	28,571,429	7,131,769

الجدول ٢ (تابع)

التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(بدولارات الولايات المتحدة)

الحالة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

١٩٩٥			الجهة المانحة	١٩٩٦		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		المجموع	البرامج العامة	البرامج الخاصة
402,300	65,050	467,350	New Zealand	672,300	672,300	
49,945		49,945	Nigeria			
20,364,646	26,750,334	47,114,980	Norway	25,235,940	23,734,177	1,501,763
4,000		4,000	Oman			
4,623		4,623	Pakistan			
500		500	Panama			
1,000	1,158	2,158	Philippines	1,000	1,000	
150,000		150,000	Portugal			
300,000	200,000	500,000	Republic of Korea	700,000	700,000	
	12,579	12,579	San Marino			
45,333	500,000	545,333	Saudi Arabia			
16,649		16,649	Slovak Republic			
2,371,849	3,290,484	5,662,333	Spain	1,794,272	70,203	1,724,069
5,000		5,000	Sri Lanka	5,000	5,000	
2,500		2,500	Sudan			
36,262,610	30,316,130	66,578,740	Sweden	2,597,791		2,597,791
10,309,604	14,264,412	24,574,016	Switzerland	12,859,790	11,206,897	1,652,893
15,000	49,800	64,800	Thailand			
3,787		3,787	Trinidad and Tobago			
5,330		5,330	Tunisia	5,330	5,330	
75,000	50,000	125,000	Turkey	150,000	150,000	
26,795,238	24,021,976	50,817,214	United Kingdom	11,977,350	7,692,308	4,285,042
96,675,000	130,040,806	226,715,806	United States of America	50,700,000	200,000	50,500,000
24,353		24,353	Venezuela			
1,500		1,500	Viet Nam			
317,299,925	434,976,141	752,276,066	TOTAL	227,254,255	111,322,637	115,931,618
			باء - الاتحاد الأوروبي			
15,288,250	217,734,046	233,022,296	European Commission	1,151,849	518,135	633,714
15,288,250	217,734,046	233,022,296	TOTAL	1,151,849	518,135	633,714

الجدول ٢ (تابع)

التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

(بدولارات الولايات المتحدة)

الحالة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

١٩٩٥			الجهة المانحة	١٩٩٦		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		المجموع	البرامج العامة	البرامج الخاصة
			جيم - المنظمات الحكومية الدولية			
	3,151,321	3,151,321	African Development Bank			
	50,000	50,000	Agfund			
	3,201,321	3,201,321	TOTAL			
			دال - منظومة الأمم المتحدة			
107,900	565,064	672,964	TOTAL			
			هاء - السلطات الاقليمية/المستقلة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الأخرى			
2,535,585	13,110,773	15,646,358	TOTAL	830,199	76,521	753,678
335,231,660	669,587,345	1,004,819,005	GRAND TOTAL	229,236,303	111,917,293	117,319,010